

# خزينة الدولة الإسرائيلية - الحاضنة الحقيقية للاستيطان والاحتلال



[تقريران جديدان حول خفايا تمويل اليمين الاستيطاني

وغايات المنطقة الصناعية المحاذية لطولكرم]

ترجمة: سعيد عيَّاش

## خزينة الدولة الإسرائيلية - الحاضنة الحقيقية للاستيطان والاحتلال

يضم هذا العدد من «أوراق إسرائيلية» ترجمة لتقريرين جديدين صدرتا في إسرائيل أخيراً حول محور رعاية مؤسسات الدولة الإسرائيلية الرسمية للمشروعات والممارسات الاستيطانية المتعددة في المناطق الفلسطينية:

الأول، تقرير هو عبارة عن تحقيق أجراه «مولاد - المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»، حول نشاطات «وحدة الاستيطان» العاملة في إطار المستدروت الصهيونية العالمية التي تعتمد ميزانيتها على أموال عامة، يثبت بالاستناد إلى أحدث المعطيات والوقائع أن هذه «الوحدة» أضحت بمثابة «الخزينة الخاصة والسرية لليمين الاستيطاني» التي تستخدمها الأحزاب المتناحرة مع المشروع الاستيطاني في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وفي مقدمها حزبا «البيت اليهودي» و«يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)»، بهدف دفع وتعزيز مشاريع الاستيطان والتوسع في أراضي الضفة الغربية، وتوطيد القاعدة السياسية والأيدولوجية لهذا اليمين الاستيطاني في سائر أنحاء الدولة.

الثاني، تقرير يلقي أضواء كاشفة على المدلولات الحقيقية للمنطقة الصناعية «نيتساني شالوم» («براعم السلام») التي أنشئت العام ١٩٨٥ على خط التماس في شمالي الضفة الغربية بمحاذاة مدينة طولكرم، وتضافرت فيها عدة شروط مستطيرة لدولة إسرائيل أنتجت توليفة سامة وبغيضة بشكل خاص: سيادة يهودية فظة ممزوجة بجشع جامح واستغلال بشع للعمال وتلويث للبيئة والهواء والماء بعدد من المواد الكيميائية السامة، وكل ذلك وسط انتهاك لكل القوانين الدولية وحتى الإسرائيلية. ونتج عن هذه المنطقة وما يزال ينتج طوال الوقت، ما يسميه الكاتب «الفطر السام للاحتلال والاستغلال».

خزينة الدولة لتراة اسرائيليتة - الحاضنة

الحقيقتة للاستيطان والاختلال

[تقريران جديدان حول خفايا تمويل اليمين الاستيطاني

وغايات المنطقة الصناعية المحاذية لطولكرم]

ترجمة: سعيد عياش

أوراق اسرائيلية (٦٥)

# سلسلة أوراق إسرائيلية (٦٥)

يحررها: انطوان شلحت

جميع الحقوق محفوظة

كانون الأول ٢٠١٤

تصدر هذه السلسلة عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام 2000. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف جوانب المشهد الإسرائيلي وتفصيله.

رام الله - المصيون - عمارة ابن خلدون - تلفون: ٢ ٢٩٦٦٢٠١ (٩٧٢)

فاكس: ٢ ٢٩٦٦٢٠٥ (٩٧٢) - ص.ب. ١٩٥٩

e-mail: [madar@madarcenter.org](mailto:madar@madarcenter.org)

[www.madarcenter.org](http://www.madarcenter.org)

<http://tiny.cc/ywgg4>

facebook

<http://tiny.cc/nkdop>

YouTube

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله - فلسطين

ص.ب. ١٩٨٧

هاتف: ٢ ٢٩٨٧٣٤١/٤ (٩٧٢) - فاكس: ٢ ٢٩٨٧٣٤٢/٦ (٩٧٢)

[www.al-ayyam.com](http://www.al-ayyam.com)

E-mail: [info@al-ayyam.com](mailto:info@al-ayyam.com)

## المحتويات

٥	تقديم: الاحتلال والاستيطان والكذب الإسرائيلي المتفق عليه
١١	(١) تحقيق «مولاد - المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»
١١	توطئة
١٣	خلفية
١٥	تحليل ميزانية المساعدات
١٧	المخفي في ميزانية «وحدة الاستيطان»!!
١٧	سلطات محلية ومستوطنات:
١٩	شبهات بوجود إدارة غير سليمة وتضارب مصالح
٢٢	مساعدات لتقوية القاعدة السياسية لحزب «البيت اليهودي»
٢٦	تمويل مؤسسات وشخصيات تمارس التحريض على العنف والكراهية
٣١	إخلال بقواعد التمويل الحكومي
٣١	قناة التعافية لتمويل مدارس الصهيونية - الدينية
٣٤	تلخيص
	(٢) المدلولات الخفية لمنطقة «نيتساني شالوم»
٣٧	الصناعية على خط التماس مع الضفة الغربية



## الاحتلال والاستيطان والكذب الإسرائيلي المتفق عليه...

بقلم: أنطوان شلحت

يضم هذا العدد من «أوراق إسرائيلية» ترجمة لتقريرين جديدين صدرتا في إسرائيل أخيراً حول محور رعاية مؤسسات الدولة الإسرائيلية الرسمية للمشروعات والممارسات الاستيطانية المتعددة في المناطق الفلسطينية:

الأول، تقرير هو عبارة عن تحقيق أجراه «مولاد - المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»، حول نشاطات «وحدة الاستيطان» العاملة في إطار «المستدروت الصهيونية العالمية» التي تعتمد مبرراتها على أموال عامة، يثبت بالاستناد إلى أحدث المعطيات والوقائع أن هذه «الوحدة» أضحت بمثابة «الخزينة الخاصة والسرية لليمين الاستيطاني» التي تستخدمها الأحزاب المتماثلة مع المشروع الاستيطاني في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وفي مقدمتها حزباً «البيت اليهودي» و«إسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)»، بهدف دفع وتعزيز مشاريع الاستيطان والتوسع في أراضي الضفة الغربية، وتوطيد القاعدة السياسية والأيدولوجية لهذا اليمين الاستيطاني في سائر أنحاء الدولة. الثاني، تقرير يلقي أضواءً كاشفة على المدلولات الحقيقية للمنطقة الصناعية «نيتساني شالوم» («براعم السلام») التي أنشئت العام ١٩٨٥ على خط التماس في شمالي الضفة الغربية بمحاذاة مدينة طولكرم، وتضافرت فيها عدة شروط مستطيرة لدولة إسرائيل أنتجت توليفة سامة وبغيضة بشكل خاص: سيادة يهودية فظة ممزوجة بجشع جامح واستغلال بشع للعمال وتلويث للبيئة

والهواء والماء بعديد من المواد الكيميائية السامة، وكل ذلك وسط انتهاك لكل القوانين الدولية وحتى الإسرائيلية. ونتج عن هذه المنطقة وما يزال ينتج طوال الوقت، ما يسميه الكاتب «الفطر السام للاحتلال والاستغلال».

إن الخيط المشترك الذي يربط بين التقريرين، فضلاً عن كمّ المعلومات الدامغة المتضمّن فيهما، يكمن في إشارتهما إلى أن الحقائق التي يوردانها واضحة لكل من في رأسه عينان على نحو جليّ للغاية، ومع ذلك ثمة حاجة في إسرائيل إلى جهد كبير من أجل ملاحظتها.

ولئن كانت هذه الإشارة تتوخّى قول شيء محدّد، فهو أن مثل هذه الرعاية التي تحظى بها المشروعات والممارسات الاستيطانية في المناطق الفلسطينية من جانب خزينة الدولة الإسرائيلية والجهات الحكومية المعنية ما كانت لتمرّ مرور الكرام لولا وجود رأي عام يؤيدها، ووسائل إعلام تتغاضى عنها بالمطلق إلى درجة التواطؤ معها بالصمت.

وبحسب ما يؤكد كاتب التقرير حول «نيتساني شالوم» الأستاذ الجامعي عيدان لاندو في تقرير آخر حول المحور ذاته، فإن أحد «الإنجازات» المثيرة للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي (في الضفة الغربية) يتمثل في رسوخ صورة كاذبة للواقع في وعي معظم الإسرائيليين.

ووفقاً لهذه الصورة الكاذبة، فقد قادت هذا المشروع الاستيطاني في البداية أقلية مسيانية هزيلة، كبرت وازدادت بمرور الأعوام، لكنها ما زالت أقلية. وقد نجحت هذه الأقلية في خداع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، واحدة تلو الأخرى، ومن ضمنها حكومات «معتدلة»، وفي جرّ إسرائيل بصورة أعمق إلى مستنقع الاحتلال الآسن، خلافاً لرغبة ومصلحة غالبية المواطنين الإسرائيليين. وبحسب تلك الصورة الكاذبة ذاتها، فقد باتت الدولة بأكملها على اختلاف أذرعها السلطوية رهينة في يدي أقلية قومية متطرفة تتصرّف بها على هواها.

غير أن هذه الصورة، التي رسخت حتى في أذهان «اليسار» الإسرائيلي، صورة خادعة ولا أساس لها، وهناك كم هائل من الدلائل التي تثبت أن الدولة ذاتها تستسلم طوعاً لتلك «الأقلية»،

بل وتحدّد لها أحياناً أهدافها، نظراً إلى أن النظام السياسي لهذه الدولة له ثلاث أذرع: السلطة الحاكمة والمستوطنون والجمهور اليهودي، ولكل واحد منهم أسبابه لمواصلة تنمية وترسيخ تلك الصورة الكاذبة التي تدعي أن «أقلية متطرفة تجرّ دولة بأكملها».

وتزامن صدور هذين التقريرين مع تفاقم جرائم «جباية (تدفيع) الثمن» التي ترتكبها جماعات استيطانية يهودية ضد الفلسطينيين وأملاكهم في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر في الآونة الأخيرة، إلى إعادة استعمال آلية الكذب هذه المتفق عليها إسرائيلياً بشأن المستوطنين، والتي تدعي من ضمن أمور أخرى أن هذه الجماعات لا تعدو كونها «أعشاباً ضارة»، ولا تعكس «المشهد الحقيقي» لمشروع الاستيطان الصهيوني، وأنها - كقول وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه أرنس - عبارة عن عصابات رعايع يهود غايتها مماثلة لغاية السياسيين العرب في إسرائيل، وهي دقّ إسفين بين المواطنين اليهود والعرب، والحؤول دون اندماج العرب في المجتمع الإسرائيلي. وكان ثمة من فضح هذه الآلية وإن بصورة مواربة، وفي مقدمهم الكاتب الإسرائيلي عاموس عوز الذي أكد أن تعابير مثل «جباية الثمن» و«شبيبة التلال» التي تطلق على هذه الجماعات هي تعابير تزويقية، وأنه حان الوقت كي تتم مواجهة المسخ وتسميته باسمه الحقيقي، معتبراً أنها جماعات نازية جديدة عبرية، وأنه ليس هناك أي شيء يفعلته النازيون الجدد في عصرنا ولا تفعله هذه الجماعات هنا. وأضاف أن الفارق الوحيد قد يكون كامناً في أن الجماعات النازية الجديدة هنا تحظى بدعم عدد غير قليل من المشرّعين القوميين وربما العنصريين، وكذلك بدعم عدة حاخامين يقدمون لهم فتاوى تُعتبر برأيه زائفة دينياً.

وعلى ذكر جرائم «جباية الثمن» لا بُدّ من التنويه بحقيقة أن رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي بنيامين نتنياهو ما انفك يرفض توصية تقدّم بها قبل عدة أعوام وزير الأمن الداخلي والعدل وتنص على اعتبار جماعة «شبيبة التلال» الاستيطانية التي تنفذ هذه الجرائم مجموعة إرهابية، ما يشف عن جوهر تعامل المؤسسة السياسية والأجهزة الأمنية مع هذه الجماعة.

وفقط بعد قيام هذه الجماعة بارتكاب اعتداءات على ضباط الجيش الإسرائيلي وجنوده في المناطق المحتلة، أعلن الناطق بلسان الجيش أن هذه الاعتداءات تشكل تجاوزاً للخطوط الحمراء، ما حمل القاضي الإسرائيلي المتقاعد بوغز أوكون، محلل الشؤون القانونية في صحيفة «يديعوت أحرانوت»، إلى التأكيد أن هؤلاء الضباط والجنود وقادة الجيش يملكون وسائل كافية لحماية أنفسهم، بينما الاعتداءات الأخطر هي تلك التي يرتكبها المستوطنون ضد السكان العرب، وهؤلاء لا يوجد من يوفر الحماية لهم على الإطلاق.

وأضاف أنه بناء على ذلك، يتعين على كل من أعرب عن صدمته الكبيرة إزاء اعتداءات ناشطي اليمين على الجيش أن يدرك أن مثل هذه الاعتداءات يتعرض لها الفلسطينيون يوماً في جميع أنحاء المناطق المحتلة. ولعلم الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي فإن الخطوط الحمراء تم تجاوزها منذ فترة طويلة، والراية السوداء باتت مرفوعة في المناطق المحتلة منذ أعوام كثيرة، وما يسود في هذه المناطق هو نظام أبارتهايد بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

بالإضافة إلى ذلك فإن العنف الذي يُمارس ضد الفلسطينيين تحول برأي أوكون إلى آفة معدية، وكل من يعتقد أن المشكلة كامنة فقط في عدم تطبيق القانون يرتكب خطأ فادحاً، ذلك بأن القانون الإسرائيلي الذي يُطبّق في المناطق الفلسطينية هو قانون سيء وغير عادل من أساسه. ويجب ألا ننسى أن المنظمات المتعددة التي تحاول أن تقف في وجه هذا القانون، على غرار «جمعية حقوق المواطن»، و«يش دين» («يوجد قانون»)، و«بتسيلم»، تتعرض منذ عدة أعوام لحملة شرسة من جانب الحكومة الإسرائيلية تهدف إلى كم أفواهما. صحيح أن العنف في المناطق المحتلة تحول إلى عادة روتينية، لكن سبب ذلك يعود أساساً إلى حقيقة أن السلطات المسؤولة عن تطبيق القانون تغض الطرف بصورة منهجية عن ممارسات الاحتلال والمستوطنين إزاء السكان الفلسطينيين وأملاكهم. ومن الطبيعي ألا يبقى خطر هذا العنف منحصراً في الفلسطينيين فقط. وبرأيه على جميع الذين اعتبروا أن الاعتداء على جنود الجيش الإسرائيلي عمل خطر للغاية أن يدركوا أن

الاعتداءات على الفلسطينيين لا تقل خطراً عنه إن لم تكن أشد وأدهى لأنها تجري تحت سمع وبصر الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون.

كما استنتج محلل الشؤون الاستخباراتية يوسي ميلمان أن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) لا يتعامل مع المتطرفين اليهود المشتبه بارتكابهم أعمالاً إرهابية مثلما يتعامل مع المشتبه بهم العرب، وإنما يغض الطرف عن اليهود، مؤكداً أن هذا المسلك يشكل إخفاقاً مقلقاً لهذا الجهاز من شأنه أن يعرّض النظام في إسرائيل للخطر. وفي المقابل يحظى المعتدون بتسامح القضاة الذين يقللون من قدر أعمالهم ويفرجون عنهم أو يحكمون عليهم بعقوبات طفيفة، ويحظون بعجز الشرطة والجيش الإسرائيلي المتعمد على ما يبدو. وتساهم الصحف اليهودية الإسرائيلية أيضاً بأن تتبنى مغسلة كلام المستوطنين الذين يسمون هذه الأعمال «جباية الثمن»، كما لو أن الحديث يدور حول مادة استهلاكية في حانوت، بينما يجب أن نقول الحقيقة وهي أن ما يفعله المستوطنون بجيرانهم الفلسطينيين هو إرهاب بكل ما في الكلمة من معنى.

وقد أثبتت هذا كله تصريحات الرئيس السابق لجهاز الشاباك كرمي غيلون أن بإمكان هذا الجهاز في غضون فترة وجيزة وضع حدّ لجرائم «جباية الثمن» في حال اتخاذ المؤسسة السياسية الإسرائيلية قراراً يقضي بمكافحة هذه الجرائم أسوة بأي جرائم أخرى ذات طابع إرهابي. وأكد أن مكافحة هذه الجرائم لم تنجح حتى الآن بسبب عدم وجود نية حقيقية لمكافحتها. وقال إنه لا يعقل ألا يكون بوسع جهاز الشاباك مواجهة هذه الجرائم، لكن يبدو أنه لا توجد رغبة كافية في خوض مواجهة كهذه لدى الجهات الأمنية المختصة.

وكان يوسي ميلمان قد عقب على تقاعس المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عن وضع حدّ لهذه الجرائم قائلاً: إن الأشخاص الثلاثة الذين تولوا رئاسة جهاز الشاباك خلال العقد الأخير - الرئيسان السابقان آفي ديختر ويوفال ديسكين، والرئيس الحالي يورام كوهين - هم خريجو فرقة هيئة الأركان العامة النخبوية (سييرت متكال)، ومن المؤكد أنهم لم ينسوا العبارة القائلة: «ليس هناك لا أستطيع، وإنما لا أريد»!.

ويتطرق التقريران إلى دور جهاز القضاء الإسرائيلي وعلى رأسه المحكمة العليا في تطبيع حالة الاحتلال، ما يحيل إلى استنتاج آخر سبق أن استخلصه أستاذ جامعي إسرائيلي آخر (أفيعاد كلاينبرغ) من إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون، أخيراً، أن نحو ألف دونم من الأراضي الفلسطينية في منطقة الخليل وبيت لحم أراضي دولة من أجل توسيع المستوطنات، وفحواه أنه تطوّرت في إسرائيل صناعة كاملة من «اللاقانون الذي يظهر بمظهر القانون». وأشار إلى أنه ظاهرياً توجد في المناطق الفلسطينية الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي إجراءات قانونية، لكن ما يحدث في واقع الأمر هو عمليات سلب وضم ضخمة تشترك فيها المحاكم، وبناء على ذلك يمكن القول إن جهاز القضاء الإسرائيلي هو وسيلة مهمة لإضفاء الشرعية على ضم الأرض الفلسطينية.

هناك جانب آخر مهم في التقرير الأول يتعلق بسعي اليمين الاستيطاني لنقل نشاطه إلى منطقة «غوش دان» في وسط إسرائيل باعتبارها المنطقة التي تقطن فيها غالبية الشعب الإسرائيلي، وتشكل في الوقت ذاته مركز اتخاذ القرارات. وعلى الرغم من أن الهدف المعلن لهذا النشاط هو «إعادة روح التوراة واليهودية إلى شعب إسرائيل في منطقة الوسط»، إلا إن نشاطات هذا اليمين من حيث الجوهر تصبّ في غاية ترويج الرؤى الأيديولوجية والسياسية لليمين الديني - الاستيطاني. ووفقاً لرؤية عدد من زعمائه، فإن السبيل الوحيد للاستيطان حقاً في قلوب الجمهور الإسرائيلي والتأثير عليه أيديولوجياً وسياسياً هو التواصل الدائم مع أفراد هذا الجمهور.

ومن نافل القول إنه مسعى ينسجم في العمق مع ما قام به بنيامين نتنياهو منذ عودته إلى سدّة الحكم من أعمال كثيرة على صعيد تغيير إسرائيل كلياً، ضمن مسار لا يكل لإعادة تركيب البنية السياسية والإعلامية والقانونية في إسرائيل بما يخدم مشروعه الأيديولوجي اليميني المتشدّد.

(١)

تحقيق «مولاد - المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»

«وحدة الاستيطان» في «الهستدروت الصهيونية العالمية»-

الخزينة السرية لليمين الاستيطاني الإسرائيلي

### توطئة

تستقطب أنشطة «وحدة الاستيطان» العاملة في إطار الهستدروت الصهيونية العالمية اهتماما متزايدا، وانتقادات متصاعدة، في الفترة الأخيرة، سواء على المستوى الشعبي أو على المستوى السياسي.

ويتضح في هذه الأيام التي يبدي فيها الجمهور الإسرائيلي أكثر من أي وقت مضى، اهتماما كبيرا بالسؤال «أين تذهب الأموال؟!» أن هذه «الوحدة» تشكل مثالا سافرا على الطريقة التي تخفي فيها الجهات الحكومية بشكل متعمد ومنهجي عن المواطنين الإسرائيليين أو جهه التصرف بأموال الضرائب التي يدفعونها، بل وتستغل لأغراض واستخدامات تحوم شكوك كبيرة حول قانونيتها. فعلى الرغم من أن ميزانية «وحدة الاستيطان» تعتمد أساسا على أموال عامة، إلا أنها («وحدة الاستيطان») ترفض الإعلان عن ميزانيتها الحقيقية الكاملة، ومصير وأوجه إنفاق مئات ملايين الشواكل التي تحول إليها سنويا من خزينة الدولة، ومن هنا فإن أنشطة «الوحدة» لا تخضع لأي نوع من الرقابة، البرلمانية والعامة أو حتى الإعلامية. وفي ضوء الانتقادات الشديدة التي وجهت إلى إدارة وأنشطة «الوحدة»، ادعى وزير المالية (في حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة) يائير لبيد أن معظم ميزانيتها مستثمر في منطقتي الجليل والنقب، غير أن المعطيات المتوفرة لدينا تتناقض مع هذا الإدعاء، إذ يتضح منها أن ٧٤ بالمئة من مجمل المساعدات المباشرة التي تقدمها «وحدة الاستيطان» للسلطات المحلية، تحول لصالح الاستثمار في المستوطنات اليهودية في مناطق الضفة الغربية.

وتبين المعطيات والاستنتاجات التي توصل إليها هذا التحقيق الذي أجراه مؤخرا «مولاد - المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»، بصورة جلية، أن «وحدة الاستيطان» أضحت بمثابة «الخزينة الخاصة والسرية لليمين الاستيطاني»، والتي تستخدمها الأحزاب المتماثلة مع المشروع الاستيطاني، وفي مقدمها حزبا «البيت اليهودي» و«إسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)» بهدف دفع وتعزيز مشاريع الاستيطان والتوسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، وتوطيد القاعدة السياسية والأيدولوجية لهذا اليمين الاستيطاني في سائر أنحاء الدولة. ويكشف التحقيق في هذا السياق النقاب عن أن «وحدة الاستيطان» تقوم سرا بتحويل مبالغ (مساعدات) مالية ضخمة لحساب شبكة واسعة من الجمعيات اليمينية - الدينية التوراتية، والتي لا توجد لأنشطتها أي علاقة بالأهداف والمهام الموكلة إلى وحدة الاستيطان ذاتها.

ويثير تمويل هذه الجمعيات الدينية - اليمينية شبكات خطيرة بوجود إدارة غير قانونية وذلك لأن رئيس المستدروت الصهيونية العالمية التي تعمل «الوحدة» في إطارها، أبراهام دوفداني (رجل حزب «البيت اليهودي»)، يشغل عضوية مجلس إدارة اثنتين من الجمعيات التي تتلقى دعما ماليا سخيا من «وحدة الاستيطان». بالإضافة إلى ذلك تقدم «الوحدة» دعما ماليا يقدر بمئات آلاف الشواكل (سنويا) لمركز ديني - توراتي يترأسه رجل حزب «البيت اليهودي»، ورئيس مديرية «الأنوية التوراتية» في وزارة البناء والإسكان، الحاخام أريئيل دورفمان. وبعبارة أخرى فإن إحدى الشخصيات المركزية في عملية تخصيص الأموال الحكومية للجمعيات التوراتية - اليمينية، يشغل بنفسه في الوقت ذاته إحدى هذه الجمعيات الممولة مباشرة من ميزانية الوحدة ذاتها.

ويتضح من تفحص دقيق لميزانية المساعدات أن ٤٠ جمعية من أصل ٥٢ جمعية (نواة) توراتية - أي ٧٦ بالمئة - تتلقى مساعدات مالية من «وحدة الاستيطان»، ترتبط بعلاقة سياسية جلية مع حزب «البيت اليهودي»، إذ يترأس الكثير من هذه الجمعيات المدعومة مسؤولون وناشطون بارزون في هذا الحزب. وإحدى هذه الجمعيات يترأسها الحاخام دانيئيل تروف، أحد المقربين

من زعيم الحزب، وزير الاقتصاد في حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة نفتالي بينيت، بالإضافة إلى سلسلة طويلة من المؤسسات والجمعيات الدينية التي يديرها حاخامون مقربون من الحزب، أو ممن أوعزوا لأتباعهم بالتصويت لصالحه في الانتخابات البرلمانية الأخيرة. ويبين التحقيق أن العديد من رؤساء هذه الجمعيات اليمينية - الدينية يشجعون علناً أنشطة عناصر المجموعة اليمينية السرية «جباية الثمن» ومن ضمنها تلك الهادفة إلى منع إخلاء مواقع استيطانية غير قانونية، وبيمارسون التحريض ضد السكان العرب في إسرائيل، وينادون بإخضاع الدولة إلى قوانين وأحكام الشريعة الدينية اليهودية، ويعملون من أجل دفع مخططات إعادة بناء الهيكل.

### خلفية

تأسست «وحدة الاستيطان» في أواسط ستينيات القرن الماضي بقرار من رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي أشكول، وذلك كهيئة تعمل في إطار المستدروت الصهيونية العالمية. وقد عملت «الوحدة» لغاية العام ١٩٩٢ في موازاة شعبة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية، تحت إدارة مشتركة، غير أنه تقرر في العام ١٩٩٣ فصل الهيئتين، لتبشر «وحدة الاستيطان» العمل كوحدة مستقلة، وكذراع تنفيذية للحكومة في مجال البناء، سواء داخل «الخط الأخضر» أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، وتتلقى «الوحدة» ميزانيتها الأساسية من خزينة الدولة. وقد كان الهدف الرئيس المحدد للوحدة «دعم وتعزيز مناطق الهامش في دولة إسرائيل عن طريق إقامة تجمعات قروية وتوطيدها في سائر مجالات الحياة، والعمل على تطوير عوامل جغرافية تساعد في إقامة مناطق استيطانية ذات أساس اقتصادي واجتماعي متين».

ونظراً لأن «الوحدة» تعمل أساساً في إطار المستدروت الصهيونية العالمية، التي تعتبر هيئة غير حكومية، فإن قانون حرية المعلومات لا يسري عليها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن رئيس المستدروت الصهيونية العالمية الحالي هو أبراهام دوفداني، المتماثل مع حزب «البيت

اليهودي» كما أنه أحد ممثلي الصهيونية الدينية في المستدروت الصهيونية العالمية، وقد أشغل دوفداني في الماضي منصب السكرتير العام لحركة «بني عكيفا» العالمية التابعة لحزب المتدينين الوطنيين (المفدال) ومنصب رئيس وحدة الاستيطان ذاتها.

ويرأس «الوحدة» منذ العام ٢٠١٠ - الذي انتقلت فيه رئاستها إلى الكتلة اليمينية في المستدروت الصهيونية العالمية، والمكونة من ممثلي حزبي «إسرائيل بيتنا» و«البيت اليهودي» - داني كريسمان، المقرب من وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، والذي انتسب في العام ٢٠١٢ إلى حزب هذا الأخير («إسرائيل بيتنا») وأيده علنا. كذلك فإن مدير عام «الوحدة» المحامي يارون بن عزرا، تولى هذا المنصب في إطار تعيين سياسي من جانب ليبرمان، وقد مثل بن عزرا حزب «إسرائيل بيتنا» في لجنة الانتخابات المركزية. وكانت المحامية تاليا ساسون، قد كشفت في تقرير موسع حول المواقع الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، نشر في العام ٢٠٠٥، عن التجاوزات والشغرات القانونية الخطيرة في عمل «وحدة الاستيطان»، مشيرة إلى ضلوع «الوحدة» في تمويل إقامة عدد كبير من هذه المواقع الاستيطانية من دون الحصول على موافقة المستوى السياسي المخول. وأكدت الحكومة في قرار اتخذته في تموز ٢٠٠٩، أنه يتعين على «وحدة الاستيطان» الحصول على موافقة من المستوى السياسي لخطة عملها السنوية المتعلقة بالبناء في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، غير أن الوحدة لم تقم نهائيا بعرض مثل هذه الموافقة الضرورية أمام أعضاء لجنة المالية الذين يصادقون على التحويلات المالية لأغراض البناء في «المناطق».

وقد جرت في الأعوام الأخيرة محاولات عديدة ومتكررة للكشف عن الميزانية الحقيقية لـ «وحدة الاستيطان» وإخضاعها للرقابة والشفافية، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، وذلك على الرغم من أن المسؤولية المباشرة عن عملها انتقلت قبل عدة سنوات إلى ديوان رئيس الحكومة. ووفقا للتقديرات فإن هذه الخطوة (نقل المسؤولية) استهدفت تقليص عدد المطلعين على طابع وحجم نشاط «الوحدة»، إلى أدنى حد ممكن. ففي نيسان ٢٠١٤ حاولت وزيرة العدل

تسيبي ليفني دفع المصادقة على أمر بإخضاع ميزانية «وحدة الاستيطان» للرقابة والشفافية، غير أن رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، دافيد روتيم، أحبط هذا التحرك. وتجدر الإشارة إلى أن عضو الكنيست روتيم، وهو محام في مهنته، سبق أن مثل «الوحدة» فيها مضي. ويقر أعضاء الكنيست الذين يعارضون كشف ميزانية «الوحدة» بأنهم يفعلون ذلك بهدف إحباط أي تشويش أو عرقلة لأنشطة البناء الاستيطاني التوسعي.

يحاول هذا التحقيق، تسليط أضواء كاشفة على أوجه وآلية إنفاق ميزانية مساعدات «وحدة الاستيطان» وما يعترها من غموض وخلل وتجاوزات للقوانين.

### تحليل ميزانية المساعدات

يفصل التحقيق حجم المساعدات المالية التي من المفترض أن تقدمها «وحدة الاستيطان» خلال العام (٢٠١٤)، وذلك كما وردت في سجلات المحاسب العام في وزارة المالية، لغاية شهر حزيران ٢٠١٤. وقد بلغ إجمالي المساعدات حتى هذا الموعد أكثر من ٤٣٢٢ مليون شيكل. ولا يتناول هذا المبلغ الإجمالي الميزانية الكاملة للوحدة، نظراً لأن رؤساءها يرفضون بشدة كشف حجم ميزانيتها الكامل، كما أنهم لم ينشروا حتى الآن معطيات دقيقة فيما يتعلق بأوجه استخدامها للمبالغ المالية التي تخصص لها سنوياً. مع ذلك فإن تحليل ميزانية المساعدات يوفر إطلالة هي الأولى من نوعها على سلم الأولويات الذي يوجه عمل وأنشطة «وحدة الاستيطان». وتتضمن معطيات المساعدات تسجيلاً مفصلاً لمجمل الهيئات والمؤسسات التي ستحصل على مساعدة حكومية من خلال «وحدة الاستيطان» في غضون العام ٢٠١٤. وقد خصص لـ «الوحدة» في نطاق ميزانية الدولة لهذا العام مبلغ ٥٨ مليون شيكل، غير أن ميزانية «الوحدة» تزداد سنوياً، بعد المصادقة على قانون الموازنة العامة، بمئات النسب المئوية، بواسطة تحويلات خارجة عن الميزانية، تجري المصادقة عليها خلال السنة في لجنة المالية التابعة للكنيست. ففي النصف الأول من العام ٢٠١٢، على سبيل المثال، ازدادت ميزانية «الوحدة» بما لا يقل عن ٤٣٠ بالمئة، أما هذا

العام (٢٠١٤) فقد ازدادت ميزانيتها حتى الآن بـ ٥٩٦ بالمئة، أي بما يعادل ٣٤٦ مليون شيكل. وتكمن أفضلية آلية التحويلات خارج إطار الميزانية في أنها تتم بعيدا عن أنظار الجمهور، ومن دون أن يجري حولها أي نقاش برلماني تقريبا. فهذه التحويلات تبحث وتقر في لجنة المالية التي يرأسها حاليا عضو الكنيست نيسان سلوميانسكي من حزب «البيت اليهودي». ولا بد من الإشارة هنا إلى أن أعضاء الكنيست لا يطلعون سوى بعناوين عامة على أوجه المساعدات المالية التي تقدمها «وحدة الاستيطان»، عندما يطلب منهم المصادقة على التحويلات المالية الإضافية التي تحصل عليها. ومن المعروف أن اللواء الذي يتلقى أكبر الميزانيات الإضافية، من بين سائر ألوية «وحدة الاستيطان»، هو لواء المركز، والذي يشمل فقط المجالس الإقليمية والمحلية للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. فضلا عن ذلك، يتضح من معطيات المحاسب العام في وزارة المالية للعام ٢٠١٤، أن مصادقة لجنة المالية على التحويلات الإضافية ليست سوى إجراء شكلي، ذلك لأن «وحدة الاستيطان» وقعت مسبقا على العقود مع الهيئات والمؤسسات التي ستحصل على مساعداتها استنادا على موافقة من وزارة المالية، وذلك قبل إجراء أي نقاش حول الموضوع في لجنة المالية. وتنقسم المساعدات المالية التي تقدمها «وحدة الاستيطان» إلى عدة بنود: بنى تحتية للاستيطان، أنشطة لخدمة المجتمع والاستيعاب، هبات لأغراض البحث والتطوير، تمويل التزامات سابقة، إصلاح بنى تحتية في المستوطنات، إعانات للمستوطنين الذين جرى إخلاؤهم من «غوش قطيف» في قطاع غزة، مساعدات لأنوية استيطانية. وتتولى «الوحدة» دعم وتمويل هذه المشاريع بموجب قرارات حكومية فوضتها بذلك.

وبغية التعرف على سلم الأولويات الحقيقي لوحدة الاستيطان، قمنا بتقسيم ميزانية المساعدات الشاملة إلى فئات، استنادا على السؤال: من الذي يحصل على المساعدات؟ وعلى الرغم من الاستنتاجات التي نجحنا في استخلاصها من معطيات المساعدات، إلا أن الصورة المتوفرة في أيدينا ما زالت جزئية للغاية.

## المخفي في ميزانية «وحدة الاستيطان»!

### سلطات محلية ومستوطنات:

يتضح أن أحد بنود الإنفاق الرئيسة لميزانية مساعدات «وحدة الاستيطان»، يتمثل في تقديم مساعدة مالية مباشرة لسلطات محلية ومستوطنات. وقد بلغ مجموع هذه المساعدات نحو ١٩٨٨٦٢ مليون شيكل (٤٦٪ من ميزانية المساعدات) حول منها للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ١٤٨٧ مليون شيكل، أي ما يعادل ٧٤٥٪ من هذه الميزانية، علماً أن «وحدة الاستيطان» تقدم المساعدات المالية في نطاق غايتها الرئيسة المتمثلة في «دعم وتعزيز مناطق الهامش في دولة إسرائيل... وتطوير عوامل جغرافية تساعد في إقامة مناطق استيطانية ذات أساس اقتصادي واجتماعي متين».

ويدعي السياسيون الذين يوفرون الدعم والغطاء لـ «وحدة الاستيطان»، في معرض ردهم على الانتقادات الشعبية المتزايدة لعمل «الوحدة»، أن معظم مواردها تستثمر داخل مناطق «الخط الأخضر». وعلى سبيل المثال فقد ادعى وزير المالية يائير لبيد في مطلع هذا العام أن «غالبية ميزانية وحدة الاستيطان تذهب إلى الجليل والنقب»، وهو ادعاء خاطئ ومضلل. صحيح أن ميزانية المساعدات التي تقدمها «الوحدة» إلى لوائي الشمال والجنوب أعلى من ميزانية لواء المركز (مستوطنات الضفة الغربية)، ولكن فقط في أساس الميزانية، أي في قانون الميزانية العامة، كما يقدم إلى الكنيست. فالتحويلات الإضافية التي تتلقاها الوحدة خارج إطار الميزانية المتوفرة لها، تغير الصورة كلياً.

وللتذكير، فقد تلقت «الوحدة» في النصف الأول من العام ٢٠١٤ تحويلات إضافية من هذا النوع (خارج نطاق الميزانية الأساسية) بلغت ٣٤٦ مليون شيكل. وتبين المعطيات الجديدة المتوفرة لدينا بصورة جلية ما هو سلم الأولويات الحقيقي لدى «وحدة الاستيطان»، ذلك لأنها تتيح لنا فهم حجم الدعم المباشر الذي تقدمه للمجالس الإقليمية والمستوطنات. وتجدر

الإشارة في هذا السياق إلى أن المعطيات لا تتضمن أي تفاصيل فيما يتعلق بغاية المبالغ المحولة للسلطات المحلية، بمعنى أنها لا تبين أوجه إنفاق المساعدات المالية المقدمة لهذه السلطات. وتظهر مقارنة بين حجم (مبالغ) المساعدات التي تتلقاها السلطات المحلية، من خلال «الوحدة»، عدم تناسب مقلق بين المناطق المختلفة في الدولة. وعلى سبيل المثال فإن مجموع بلدات لوائي الشمال والجنوب ستحصل هذا العام من وحدة الاستيطان على مبلغ ٤٩٥ مليون شيكل، في المقابل ستحصل مستوطنة «بيت إيل» وحدها على مساعدات مالية من «الوحدة» تبلغ ٥١٥ مليون شيكل، وذلك في نطاق ثلاث معونات، اثنتان منها مخصصتان لتمويل أعمال مقاولين من القطاع الخاص، والثالثة تحت بند «أغراض أخرى»، وكل ذلك من دون نشر عطاءات حسب الأصول ودون مراقبة أو حد أدنى من الشفافية.

هناك مجالس استيطانية أخرى تحظى بمساعدات ضخمة من جانب «وحدة الاستيطان»، ومن بينها مجلس «بنيامين» الإقليمي، الذي يتلقى قرابة ٢٨ مليون شيكل في السنة، ومجلس «شومرون» الإقليمي: ١٧ مليون شيكل، والمجلس المحلي لمستوطنة «عيلي»: ١٠ ملايين شيكل، والمجلس الاستيطاني الإقليمي في الخليل: ٩ ملايين شيكل.

والمجلس الإقليمي الوحيد خارج مناطق الضفة الغربية، الذي يحظى بمساعدات بقيمة مشابهة، هو «مجلس غولان الإقليمي» (في هضبة الجولان) والذي سيحصل على ٩ ملايين شيكل في العام ٢٠١٤.

وعلى سبيل المقارنة فإن إجمالي المساعدات المقرر تحويلها هذا العام إلى المجلس الإقليمي في الجليل الأعلى يبلغ حوالي ٢ مليون شيكل، وإلى المجلس الإقليمي في النقب أقل من ١٥ مليون شيكل. كذلك فإن «مجلس أشكول الإقليمي» في منطقة «غلاف غزة» - والذي من المفترض أن يحظى بأفضلية في الدعم والمساعدات بموجب قرارات الحكومة - لن يحصل سوى على ١٥ مليون شيكل فقط من مساعدات «وحدة الاستيطان».

## شبهات بوجود إدارة غير سليمة وتضارب مصالح:

- جمعية يقف على رأسها رئيس مديرية الأنوية الاستيطانية التوراتية، الحاخام أريئيل دورفمان، تتلقى من «وحدة الاستيطان» تمويلاً يصل إلى قرابة نصف مليون شيكل. وفقاً لسلسلة قرارات حكومية، بينها قرار من العام ٢٠١٣، فإن وزارة البناء والإسكان تمثل إحدى الجهات المركزية في عملية تمويل مشاريع «الأنوية التوراتية»، ونص القرار ذاته على أن تخصص هذه الوزارة خلال العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ مبلغ ٥٠ مليون شيكل لدفع المشروع، على أن يتم ذلك بالتنسيق بين «وحدة الاستيطان» ووزارة البناء والإسكان ووزارة تطوير النقب والجليل. بعد تولي أوري أريئيل لمنصب وزير الإسكان، قام الوزير بتعيين الحاخام أريئيل دورفمان - وهو ناشط في حزب «البيت اليهودي»، كان مرشحاً ضمن قائمة الحزب للكنيست - رئيساً لمديرية مشروع «الأنوية الاستيطانية التوراتية» العاملة في إطار الوزارة. غير أن دورفمان واصل في موازاة توليه لهذا المنصب كممثل رسمي لوزير الإسكان، إشغال منصب مدير عام إحدى الجمعيات التوراتية التي تتلقى مساعدات من «وحدة الاستيطان»، مما يعني نشوء وضع غير سليم قانونياً. ويدور الحديث هنا على مركز ديني - توراتي يعمل في قلب تل أبيب تحت اسم «همكوم (المكان)»، ويمارس من ضمن أنشطته تشجيع «التوبة» الدينية في صفوف السكان العلمانيين اليهود، وقد حصل المركز في العام ٢٠١٤ على مساعدة مالية من وحدة الاستيطان بلغت ٤٣٥ ألف شيكل. إلى ذلك فقد كان لرئيس المركز، دورفمان، ضلع في إنشاء جمعيتين أخريين تعملان في تل أبيب، وتتلقيان دعماً مالياً من «وحدة الاستيطان»، إذ حصلت إحدهما (جمعية «ناحت») على مساعدة بقيمة ١٧٩ ألف شيكل، فيما حصلت الجمعية الثانية (أوفيك) على مساعدة بقيمة ١٥١ ألف شيكل.
- رئيس الهستدروت الصهيونية العالمية، أبراهام دوفداني - المسؤول عن «وحدة

الاستيطان»-يشغل في الوقت ذاته عضوية مجلس إدارة اثنتين من المؤسسات المدعومة من قبل «الوحدة»، التي تعمل كما أسلفنا في إطار الهستدروت الصهيونية العالمية، وهما مدرستان دينيتان (تبعان لتيار الصهيونية - الدينية/ حزب «البيت اليهودي») إحداهما في «رامات غان» وتتلقى مساعدات من «الوحدة» قيمتها ١٩٥ ألف شيكل في السنة، والأخرى في «يروحام» (٩٠٣ آلاف شيكل).

• كما أسلفنا فقد عين دوفدفاني، المحسوب على حزب «البيت اليهودي»، رئيساً للهستدروت الصهيونية العالمية في العام ٢٠١٠، فيما انتقلت رئاسة «وحدة الاستيطان» إلى كتلة اليمين المكونة من حزبي «البيت اليهودي» و «إسرائيل بيتنا». وفي ضوء ما أظهرته المعطيات من أن «وحدة الاستيطان» تقدم مساعدات مالية لجمعيات يديرها نشطاء مركزيون في حزب «البيت اليهودي»، فإن ذلك يعني وجود شبهات حول تضارب مصالح، وكأمثلة على ذلك:

- جمعية دينية توراتية يرأسها رئيس لجنة الدستور في حزب «البيت اليهودي»، الحاخام دانئيل تروففر، تتلقى أكثر من نصف مليون شيكل مساعدات سنوية من «وحدة الاستيطان».

- بالإضافة إلى ذلك هناك ١٥ نواة استيطانية توراتية تتبع الجمعية ذاتها تحصل على معونة مالية إضافية من «الوحدة». ويتولى تروففر إلى جانب رئاسته لهذه الجمعية، منصب رئيس لجنة الدستور في حزب «البيت اليهودي»، وهو المسؤول في هذا الإطار عن صياغة الدستور الجديد للحزب، والذي يحيل صلاحيات واسعة لزعيم الحزب نفتالي بينيت. وقد كشفت محطة تلفزيون القناة العاشرة ومركز «مولاد» في أوائل العام ٢٠١٤ أن الوزير نفتالي بينيت حول لحساب صندوق يترأسه الحاخام دانئيل تروففر (صندوق تجدد الطوائف في إسرائيل) مساعدات

بقيمة ٢ مليون شيكل بصورة غير قانونية، وذلك عن طريق «مديرية الهوية اليهودية» التي تخضع لمسؤولية الوزير بينيت.

- تمويل مؤسسات أقامها نائب وزير التربية والتعليم، آفي فارتسمان، من حزب «البيت اليهودي». وهذه المؤسسات هي: معهد «أوروت يسرائيل»، و«بيت موريا» و«المركز للتعليم اليهودي الصهيوني»، وتنشط المؤسسات الثلاث في جنوب إسرائيل. وقد تلقت المؤسسات الأولى والثانية في العام ٢٠١٤ مساعدات من «وحدة الاستيطان» بقيمة ١٨٠ ألف شيكل لكل منهما، فيما حصلت المؤسسة الثالثة على مساعدة بقيمة ٦٤ ألف شيكل.

- جمعية يترأسها الحاخام رحاميم نسيمي، وهو ناشط مركزي في حزب «البيت اليهودي»، تتلقى مساعدات مالية من «وحدة الاستيطان» (أكثر من ٨٠٠ ألف شيكل في العام ٢٠١٤). ويعتبر الحاخام نسيمي شخصية مركزية في مشروع الجمعيات التوراتية الاستيطانية، ويترأس جمعية «شوعالي تورا» التي تنضوي في إطارها عشرات «الأنوية الاستيطانية». وبالإضافة إلى المدعم المباشر الذي تتلقاه الجمعية التي يترأسها نسيمي، تتلقى خمس من أنوية شبكته مساعدة مالية منفصلة من «وحدة الاستيطان». إلى ذلك فإن جمعية الحاخام نسيمي، الذي احتل المكان السادس عشر في قائمة مرشحي حزب «البيت اليهودي» لانتخابات الكنيست الأخيرة، تتلقى أيضا تمويلا سخيا بملايين الشواكل سنويا من وزارة التربية والتعليم، وأحيانا أيضا مباشرة من ديوان رئيس الحكومة.

## مساعداة لتقوية القاعدة السياسية لحزب «البيت اليهودي»:

يتمثل أحد بنود الإنفاق الأخرى لـ «وحدة الاستيطان» في تقديم دعم مباشر للأنوية الاستيطانية والدينية – التوراتية (٦٨ هيئة تحصل على أكثر من ٢٢ مليون شيكل في السنة، أي حوالي ٥ بالمئة من ميزانية المساعدات). ولا بد من تفحص هذا البند (الإنفاق) في سياق ظاهرة الأنوية الاستيطانية والحضرية التي اكتسبت زخما كبيرا في العقد الأخير. فقد ازداد، في نطاق هذه الظاهرة، بشكل ملحوظ عدد الأنوية الاستيطانية التابعة لتيار الصهيونية – الدينية، وذلك بفضل التدفق المتزايد للأموال العامة المحولة إليها.

فضلا عن ذلك، فإن لظاهرة الأنوية الاستيطانية – الدينية خلفية أيديولوجية سافرة. فمنذ الانسحاب من سيناء، وبشكل خاص منذ الانفصال عن قطاع غزة، يشعر زعماء اليمين الديني بالقلق من الفجوة بين نجاحهم في إقامة مستوطنات، وبين عدم جاهزية الجمهور الإسرائيلي للتعجد من أجل مشروعهم الاستيطاني، الذي أصبحت الأنوية التوراتية تشكل رأس حربته. وقد نجح حزب «البيت اليهودي» الذي يحتفظ بعلاقة وثيقة مع الأنوية التوراتية، في تأمين زيادة التمويل لها، وفي توطيد سيطرته على المشروع بواسطة بند خاص في الاتفاقية الائتلافية من العام ٢٠١٣. بالإضافة إلى ذلك، تحظى «الأنوية» أيضا بدعم مالي كبير من جانب وزارات البناء والإسكان والتربية والتعليم وتطوير النقب والجليل.

وفيما يلي أمثلة على الدعم المالي الذي تتلقاه الأنوية التوراتية، والشخصيات التي تقف على رأسها:

- تلقت النواة التوراتية في صفد، والتي يرأسها الحاخام المتطرف يوتام كارو، عضو حزب «الاتحاد الوطني» (أحد مركبات حزب «البيت اليهودي»)، مساعدة بقيمة ٢٠٠ ألف شيكل (في العام ٢٠١٤) من «وحدة الاستيطان».
- مدير النواة التوراتية في يافا إيتي غارنك ترشح لقائمة حزب «البيت اليهودي» لانتخابات الكنيست، وقد حصلت «النواة» التي يديرها في العام ٢٠١٤ على مساعدة مالية من «وحدة الاستيطان» تزيد عن ٣٣٥ ألف شيكل.

- يوسي هاروش، عضو النواة التوراتية في اللد، ترأس قائمة «البيت اليهودي» في الانتخابات البلدية الأخيرة، وعين بعد الانتخابات نائبا لرئيس البلدية. كذلك فإن رئيس البلدية يائير رافيفو عضو في النواة التوراتية ذاتها، لكنه كان مرشحا من طرف حزب «الليكود». في العام ٢٠١٤ حصلت هذه النواة على مساعدة مالية من «وحدة الاستيطان» بقيمة ١٨٠ ألف شيكل.
- تلقت النواة التوراتية في بلدة «كريات ملاخي» مساعدة مالية من وحدة الاستيطان (في العام ٢٠١٤) بقيمة ٢٦١,٥ ألف شيكل. بعد فوز رئيس النواة إلياهو زوهر في الانتخابات لرئاسة بلدية المدينة، مرشحا من طرف حزب «البيت اليهودي»، قام بتعيين مدير النواة التوراتية قائما بأعماله (في رئاسة البلدية).
- تسفيكا غرينكلينك، رئيس مجلس إدارة النواة التوراتية في مدينة «رعنانا»، يشغل في نفس الوقت منصب رئيس قائمة حزب «البيت اليهودي» في بلدية المدينة، بالإضافة إلى عضويته في المجلس البلدي. وقد تلقت النواة التوراتية التي يترأسها في العام ٢٠١٤ مساعدة مالية من «وحدة الاستيطان» بلغت ١٩٠,٥ ألف شيكل.

ويتضح من معطيات المساعدات أن «وحدة الاستيطان» تحولت إلى قناة مركزية لتحويل الأموال العامة إلى الأنوية (الاستيطانية) التوراتية، على الرغم من أن الكثير منها يعمل في قلب مدن وسط إسرائيل، الأمر الذي يشكل خروجاً عن حدود التفويض الرسمي الممنوح للوحدة، وهو مساعدة مناطق الهامش الاجتماعي وتعزيز الاستيطان فقط.

وكانت الحكومة قد اتخذت في السنوات الأخيرة سلسلة قرارات لدعم المؤسسات والجمعيات (الأنوية) الدينية- التوراتية التي تقوم بنشاطات اجتماعية وتربوية في مناطق الهامش، وخاصة في النقب والجليل ومستوطنات «غلاف غزة»، وإعطاء أولوية للأنوية الحضرية التي تعمل في

المدن الواقعة في أسفل السلم الاجتماعي-الاقتصادي المحدد من قبل مكتب الإحصاء المركزي. وفي هذا الإطار حولت الحكومة «وحدة الاستيطان» تقديم مساعدات لأنوية قائمة في النقب والجليل، ولأنوية حضرية جديدة، مع التأكيد على وجوب منع نشوء وضع تقدم فيه مساعدات مزدوجة لنفس المؤسسات من جانب عدة جهات حكومية. غير أن المعطيات تثبت أن جزءا كبيرا من مساعدات وحدة الاستيطان لهذه المؤسسات يتناقض مع قرارات الحكومة، وتبين أن للوحدة سلم أولويات مختلفا. فقد اتضح أن ٣٣ نواة من مجموع ٦٥ نواة تمولها «الوحدة» لا تعمل نهائيا في النقب والجليل، وإنما في وسط البلاد، وغالبيتها (٢٣ نواة) في مدن تقع في أعلى سلم الترتيب الاجتماعي - الاقتصادي. وعلى سبيل المثال تقدم «الوحدة» مساعدات مالية لـ (٩) «أنوية دينية - توراتية» في مدينة تل أبيب وحدها، بعضها يعمل في الأحياء الأكثر ثراء في المدينة. فيما يلي ثلاثة أمثلة تبرهن على أن الهدف الحقيقي لقسم كبير من هذه المؤسسات الدينية - التوراتية، بعيد كل البعد عن الأهداف والأولويات التي حددتها القرارات الحكومية، فيما يتعلق بوجهة مساعدات «وحدة الاستيطان»، وأن جل اهتمامها (أي «وحدة الاستيطان») ينصب على توسيع وتوطيد القاعدة السياسية والأيدولوجية لليمين الديني:

- تلقت نواة «كهילה راشيت» العاملة في مدينة «رامات هشارون» في العام ٢٠١٤ مساعدات مباشرة من «وحدة الاستيطان» بلغت ٢٤٦ ألف شيكل، بالإضافة إلى حوالي نصف مليون شيكل تتلقاها «النواة» في الوقت ذاته كميزانية من وزارة التربية والتعليم في نطاق «دعم المؤسسات التوراتية». ويقر رؤساء هذه المؤسسة أن هدفها المركزي هو «بث التوراة في قلب منطقة غوش دان (تل أبيب الكبرى) التي تشكل مركز صنع القرارات والسياسات في إسرائيل، وأن التأثير فيها هو تأثير مباشر على مجمل صورة دولة إسرائيل». وتنظم المؤسسة لهذا الغرض نشاطات تربوية في المدارس ورياض الأطفال والمراكز الجماهيرية، كما أقامت مدرسة دينية («يشيفات هسدير») جديدة في المدينة، تابعة للصهيونية - الدينية.

• حصلت «النواة التوراتية» في بلدة «هود هشارون» على مساعدات مباشرة من «وحدة الاستيطان» بلغت ٣١٠ آلاف شيكل في العام ٢٠١٤. وتدير النواة في البلدة مركزا «لتعميق الهوية اليهودية» بالإضافة إلى سلسلة من النشاطات الدينية والتربوية، وذلك في صفوف طلبة المدارس ورياض الأطفال الحكومية، وتشجع التوجهات والمواقف المناهضة للمواطنين العرب في إسرائيل، كما أنها تجاهر بمواقفها السياسية (اليمنية) في مسائل أخرى.

ويرأس هذه النواة رؤوفين هيلر، الذي أثار في الماضي موجة احتجاج شديدة في صفوف سكان بلدة «هود هشارون»، في أعقاب توقيعه (في العام ٢٠١٠) على رسالة الحاخامين المتطرفين الداعية إلى عدم بيع أو تأجير عقارات وشقق سكنية للمواطنين العرب. ورفض هيلر التراجع والدعوات المطالبة بإقالته، وقال إن «اليهودية ليست عنصرية تجاه الأغيار (الغوييم)، لكنها تدعو بالتأكيد إلى الحذر من السكن المشترك معهم، وهو ما يؤدي مع الأسف، في كل أنحاء العالم، إلى زيجات مختلطة بكميات مذهلة».

• تلقت نواة «روح أفيغ» العاملة في حي «رامات أفيغ ج» شمالي تل أبيب، مساعدة مالية من «وحدة الاستيطان» بلغت ٣٧٦ ألف شيكل. ولعل أكثر ما يثير الدهشة والاستغراب هو إدعاء القائمين على هذه المؤسسة بأن من ضمن أهدافها (إلى جانب إقامة مؤسسات تعليم وكنس ونشاطات جماهيرية واجتماعية يهودية) القيام بـ «نشاطات اجتماعية لتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية»، وهو ما لا يستوي بتاتا مع حقيقة أن هذه النواة اختارت الاستيطان والعمل في أحد أكثر الأحياء ثراء وفخامة في مدينة تل أبيب، وفي إسرائيل عموما (!) فضلا عن أن غالبية سكانه من اليهود العلمانيين! إلى ذلك فإن استعراض قائمة نشاطات النواة يبين بشكل جلي أن الغالبية العظمى من هذه النشاطات هي نشاطات دينية.

يتضح إذن من الأمثلة المذكورة، أن الهدف الحقيقي لجزء كبير من الأنوية الدينية الاستيطانية، ليس له علاقة نهائياً بدعم وتعزيز وتطوير «مناطق الهامش»، ذلك لأنها تعمل في عدد من البلدات والأحياء الأكثر ثراء في الدولة، كما أن جل اهتمامها ينصب على أنشطة «التوبة الدينية» وبث التوراة وتعزيز القاعدة السياسية والأيدولوجية لليمين الديني.

### **تمويل مؤسسات وشخصيات تمارس التحريض على العنف والكراهية:**

فضلا عن نشاطات الدعوة إلى «التوبة» والعودة إلى الدين وترويج الرسائل الأيدولوجية لليمين الاستيطاني، يبين تفحص الهيئات والعناصر المدعومة من قبل «وحدة الاستيطان»، أن الكثير منها ضالعة في نشاطات سياسية متطرفة، جزء منها يتناقض مع قوانين الدولة، مثل تشجيع رفض الأوامر العسكرية (المتعلقة بإخلاء مواقع استيطانية ومستوطنين) وإجازة اللجوء للعنف ضد الجنود الإسرائيليين، والتحريض على الكراهية والعنف ضد المواطنين العرب في إسرائيل.

وفيما يلي بعض الأمثلة:

- تلقت مدرسة «شيرات موشيه» الدينية العاملة في يافا هذا العام مساعدة مالية من «وحدة الاستيطان» بلغت حوالي ٧٩٢ ألف شيكل، إضافة إلى مبلغ ٥٤٢ ألف شيكل من وزارة التربية والتعليم. وقد تسببت نشاطات هذه المؤسسة، التي أقامها الحاخام إلياهو مالي، أحد رؤساء جمعية «عظيرت كوهانيم» الدينية اليمينية، بوقوع صدامات مع السكان العرب في مدينة يافا. ومن الأهداف الرئيسة التي تعمل المؤسسة من أجلها «إعادة روح التوراة واليهودية إلى شعب إسرائيل في غوش دان»، غير أن أنشطتها تصب من حيث الجوهر في ترويج الرؤى الأيدولوجية والسياسية لليمين الديني - الاستيطاني. ووفقاً لرؤية الحاخام مالي، فإن السبيل الوحيد للاستيطان حقاً في قلوب الجمهور الإسرائيلي والتأثير عليه أيدولوجياً وسياسياً، هو التواصل الدائم مع أفراد هذا الجمهور. وقال مالي الذي انتقل، بعد

إخلاء مستوطنات قطاع غزة التي كان يقطن مع أسرته في إحداها، للسكن في منطقة «غوش دان»، إنه توصل لاستنتاج بضرورة تغيير أساليب العمل ونقل «النضال» إلى هذه المنطقة التي تقطن فيها غالبية الشعب الإسرائيلي، وتشكل في الوقت ذاته مركز اتخاذ القرارات. وعلل الحاخام مالي في أحد مواعظه المسجلة أهمية النشاط الديني «التوعوي» في قلب التجمعات السكانية العلمانية بقوله لتلاميذه: «ربما لن تجدوا مشكلة في احتلال «جبل الهيكل» (الحرم القدسي الشريف) وطرد الأوقاف الإسلامية وهدم المسجد الأقصى والشروع في بناء المعبد (الهيكل) المقدس في المكان... ولكن أحد القاطنين في شمالي تل أبيب سيقول لكم: هل جنتم؟! إنكم بسلوككم غير المسؤول تعرضون المشروع الصهيوني برمته للخطر..»

وأضاف « أن بناء الوعي القومي هو عملية تدريجية وبطيئة وحتى نبلغ ذلك، ويكون الشعب كله معنا لا بد من تواجدنا في تل أبيب. إن بقاءنا منغلقيين على أنفسنا في القدس والمستوطنات، لن يساعدنا أو يفيدنا نهائياً.. لقد أنجزنا مشروعاً كبيراً في المستوطنات، وبات من الضروري الآن نقل النضال إلى مكان آخر.. ينبغي تغيير الأسلوب، والتغيير مسألة سيكولوجية. عندئذ فقط سنحقق النتائج المرجوة».

- تلقت «النواة - التوراتية - الاجتماعية» العاملة في يافا هذا العام مساعدة من «وحدة الاستيطان» بلغت ٣٣٥ ألف شيكل. وتعمل هذه المؤسسة من أجل أهداف ليس لها علاقة بالاستيطان، وفي مقدمتها منع الذوبان والاختلاط بين السكان اليهود والعرب، وخاصة الزيجات المختلطة والتعليم في مدارس مختلطة. وي طرح رئيس النواة الحاخام يوفال ألبرت، توجهاً مماثلاً ليس له علاقة بالاستيطان، ويقول: إن «المعركة الحقيقية هي على شعب إسرائيل»، ويضيف «إن الجمهور العام في إسرائيل لا يعرف شيئاً عن نظرية الحاخام كوك (الأب الروحي لحركة «غوش ايمونيم» الاستيطانية اليمينية) ولا يعرف الإجابة على السؤال: لماذا نحارب من أجل أرض إسرائيل؟». ويقول الحاخام ألبرت في

سياق حديثه عن مسألة العلاقات بين اليهود والعرب في يافا: «ثمة هنا ظاهرة إشكالية جداً، إذ تنشأ علاقات وصداقات تفضي في نهاية المطاف إلى زواج فتيات يهوديات من شبان عرب، وأحياناً العكس. اليوم تكاد كل بناية في يافا لا تخلو من زواج مختلط». والحل حسب رأيه يتمثل في إقامة جهاز تعليم منفصل لليهود فقط، ويقول «نحن نسعى إلى إقامة جهاز تعليم رسمي - ديني لا يكون ملزماً بقبول الجميع.. من ناحيتنا هذا هو الحل.. لقد أقمنا أيضاً مركزاً للتعميق الوعي اليهودي والصهيوني، وأصبح لدينا ١٢٠٠ طالب وطالبة. مما لا شك فيه أن الدمج القائم في المدارس يؤدي إلى الذوبان».

- تلقت «النواة التوراتية» في الرملة مساعدة من وحدة الاستيطان بلغت هذا العام ٢٢٠ ألف شيكل، بالإضافة إلى مساعدة من وزارة التعليم بلغت ٦٣٦١٢ شيكلاً. وتشكل هذه النواة جزءاً من ظاهرة الأنوية الاستيطانية التوراتية الآخذة في الانتشار في المدن المختلطة (الرملة، اللد، يافا وعكا)، ومن أبرز القائمين على هذا المشروع الحاخام شموئيل إلياهو، حاخام مدينة صفد، المعروف بمواقفه وآرائه المتطرفة، خاصة تجاه المواطنين العرب (أصدر فتوى دينية تحرم بيع أو تأجير شقق سكنية للعرب)، بالإضافة إلى عدد من الحاخامين والشخصيات المحسوبة على اليمين الاستيطاني المتطرف.

وعلى سبيل المثال، فإن أحد المؤسسين لهذه النواة إلياكيم فيسنشيرن، يشغل وظيفة المتحدث باسم «حركة المعبد» التي تعمل على دفع فكرة بناء «الهيكل الثالث»، كما يعمل الرجل ذاته ناطقاً باسم مجلس حاخامي المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، الذي يشجع رفض الأوامر العسكرية المتعلقة بإخلاء مواقع استيطانية غير قانونية، بالإضافة إلى ترؤسه لمنظمة تمول محامين يتولون المرافعة أمام المحاكم عن نشطاء مجموعة «جباية الثمن» المتهمين بارتكاب اعتداءات ونشاطات مناوئة للعرب، ومن ضمن ذلك المتهمين باختطاف وقتل الفتى الفلسطيني محمد أبو خضير من قرية شعفاط في القدس الشرقية، قبل عدة أشهر. كذلك فإن يائير كرتمان، أحد

مؤسسي النواة ذاتها في الرملة، عضو في إدارة المنظمة اليمينية المتطرفة «كوميوت» التي تساند أنشطة مجموعة «جباية الثمن»، وأنشطة عديدة أخرى مناهضة للعرب، ومحرضة على رفض تنفيذ أوامر بإخلاء مواقع استيطانية غير شرعية (وفق المحددات الإسرائيلية) في الضفة الغربية. وقد تزعم كرتمان حملة منظمات يمينية استيطانية ضد وزير الدفاع موشيه يعلون، حين أعلن قبل عدة أشهر اعتزام وزارته إخلاء عدد من المواقع الاستيطانية غير القانونية. وفي نقاش جرى مطلع العام ٢٠١٢ في لجنة الداخلية التابعة للكنيست، أقر رئيس النواة التوراتية في الرملة، أوريا شاحور، بسلم الأولويات الحقيقي الذي يوجه أنشطة النواة بقوله: «إن المهمة الرئيسة للنواة هي إعلاء شأن التوراة في صفوف الجمهور اليهودي.. تنصب جهودنا في المدينة التي نعيش فيها على إقامة معهد ديني قوي، وتدریس التراث (الديني) اليهودي في كافة مؤسسات التعليم العامة، الدينية وغير الدينية. أعتقد أن ١٠٠ بالمئة، وليس ٩٠ بالمئة، من جهودنا منصبة على اليهودية، ونحن لا نشعر بالخجل ولا نسعى لإخفاء أجدتتنا، بمعنى أنني متدين وطني وبالتالي ليس من المريح لي تصوير نشاط نواتنا كما لو أنها نواة اجتماعية فقط.. كلا، نحن نواة دينية توراتية، ورايتنا هي اليهودية». وقد امتدح الوزير نفتالي بينيت (زعيم حزب «البيت اليهودي») أثناء زيارة قام بها لـ «النواة التوراتية» في الرملة في شهر نيسان ٢٠١٤، جهود وإخلاص القائمين عليها، وقال مخاطبا الحضور «أود أن أبارك هذه النواة في الرملة، وأبارك تفانيكم وجهودكم.. فأنتم تصنعون هنا منذ عقد من الزمن ثورة وتغيرا، وسوف نبذل كل ما في استطاعتنا لمساعدتكم.. واصلوا جهودكم، وأنا أوصي بالقدوم إلى هنا، إلى الرملة».

حصلت نواة «غلعاد» التوراتية في بلدة «عراد» في النقب (في العام ٢٠١٤) على مساعدة مالية مباشرة من «وحدة الاستيطان»، بلغت ١٤٢ ألف شيكل. ويتبنى رئيس النواة، الحاخام يانون إيلاني، مواقف يمينية متطرفة، ويدعو علنا إلى رفض الأوامر العسكرية المتعلقة بإخلاء مواقع استيطانية غير قانونية (وفق المحددات الإسرائيلية)، وإلى فرض مقاطعة على المواطنين العرب،

كذلك كان الحاخام إيلاني بين الموقعين على رسالة التأييد للحاخام إسحق شابيرا، الذي خضع للتحقيق بتهمة ارتكاب مخالفات تحريض على العنصرية والعنف ضد العرب. وعلى سبيل المثال، فقد أدلى الحاخام إيلاني بتصريحات لمحطات إذاعة إسرائيلية (ومن ضمنها الإذاعة الرسمية) قال فيها إن «وزير الدفاع يجب أن يكون خاضعا للحاخامين، وليس العكس». وأضاف أن «دولة إسرائيل يجب أن تخضع للتوراة وليس لأوغاد (قضاة) المحكمة الإسرائيلية العليا».

تلقت النواة التوراتية «نجمة داود - ديمونا» في النقب في العام ٢٠١٤ مساعدة مالية من «وحدة الاستيطان» بقيمة ١٩٩ ألف شيكل، وحصلت بالإضافة إلى ذلك على دعم مالي حكومي بلغ ٤٨٨ر٨ ألف شيكل من وزارة التربية والتعليم. ويشار إلى أن هذه النواة أقيمت في بلدة «ديمونا» بواسطة تلاميذ الحاخام اليميني المتطرف زلمان ميلاميد، حاخام مستوطنة «بيت إيل». ومن جهته، أكد رئيس النواة، الحاخام دافيد تورجمان، الدور المهم للدولة في تمويل أنشطة النواة، وقال إنه لفخر كبير أن تقوم دولة إسرائيل بتمويل أنشطة تعليم ونشر التوراة. وأضاف: ثمة هنا حركة مهمة وعظيمة من النوع الذي يستحسن عدم الحديث عنه.. يوجد هنا مئة من الشبان الذين يأتون في كل ليلة لتعلم ودراسة التوراة.. نحن نعمل على تشجيع أبناء ديمونا على «الصعود» إلى القدس وإلى «جبل الهيكل».

وهكذا، يمكن أن نلاحظ بوضوح أن «إدعاءات وحدة الاستيطان» فيما يتعلق بدعم الأنوية والجمعيات التوراتية، التي تدعي مساعدة مناطق الهامش وسكان الأحياء الفقيرة، وأنها تعمل من أجل تقليص الفجوات الاجتماعية، ادعاءات لا أساس لها، حين نفهم ما يشغل حقاً القائمين على هذه الأنوية والجمعيات الدينية.. ومن ناحية عملية فإن الجمهور الإسرائيلي يمول، من دون أن يعلم، مشروعاً ضخماً لتعميق النفوذ والتأثير السياسيين لقطاع معين في صفوف عامة السكان الإسرائيليين.

## إخلال بقواعد التمويل الحكومي

بالإضافة إلى المسائل والشبهات الخطيرة التي تثيرها شبكة العلاقات السياسية للجمعيات والمؤسسات الدينية التوراتية، فإن تحويل أموال المساعدات من جانب «وحدة الاستيطان» إلى تلك الجمعيات والأنوية التوراتية، ينطوي على إخلال واضح بالقواعد الأساسية المتبعة في وزارة المالية فيما يتعلق بتقديم المساعدات. ففي العام ٢٠١٣ أصدرت وزارة المالية توجيهها يحظر تحويل أموال (حكومية) لمؤسسات ضالعة في نشاطات سياسية. وتبين المعطيات التي أوردناها آنفاً، بوضوح، أن الكثير من الأنوية والجمعيات التوراتية، المدعومة بمساعدات مالية حكومية، ضالعة في نشاطات سياسية سافرة، بل وتعمل أيضاً من أجل وحساب حزب «البيت اليهودي»، كما أن رؤساء قسم من هذه الجمعيات يتقلدون وظائف ومناصب في الجهاز التنظيمي للحزب المذكور. ويجري في حالات أخرى الإخلال بشروط إضافية وضعت من قبل وزارة المالية. وعلى سبيل المثال، فقد حصلت جمعية باسم «ناحت»، أقامها الحاخام أريئيل دورفمان قبل أقل من عام واحد، على مساعدة مالية حكومية، على الرغم من أن قواعد وزارة المالية تنص على أن من حق أي جمعية الحصول على دعم مالي حكومي شرط أن يكون قد مضى عامان على مزاولتها لنشاطها بصورة مستقلة.

فضلا عن ذلك، فقد نص قرار حكومي على وجوب تجنب وضع تنشأ فيه ازدواجية دعم مالي (من جانب أكثر من جهة حكومية) لنفس المؤسسة. وتبين المعطيات المتوفرة لدينا أن جزءاً كبيراً من المساعدات المالية المقدمة من جانب «وحدة الاستيطان» إلى تلك الجمعيات والأنوية التوراتية، يتناقض مع القرارات المذكورة آنفاً.

## قناة التفافية لتمويل مدارس الصهيونية - الدينية

يبين تفحص معطيات الأنوية الاستيطانية التوراتية المدعومة من «وحدة الاستيطان» أن غالبيتها تدير مؤسسة تعليم دينية - توراتية من هذا النوع أو ذاك: يشيفوت هسدير (مدارس

دينية تدمج بين مسار التعليم الديني والخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي)، مدارس دينية ثانوية، مدارس دينية عليا، مدارس دينية تمهيدية للخدمة العسكرية ومعاهد دينية. ويتضح من الفحص أن ١٧ جمعية من الجمعيات التي تتلقى الدعم تخصص معظم مواردها لإدارة مدارس ومعاهد دينية، والتي تتلقى الدعم والتمويل أيضا من وزارة التربية والتعليم ووزارات أخرى. ويعتبر تقديم المساعدات لمثل هذه المؤسسات مخالفا لقرار الحكومة في أيلول ٢٠١٣ الذي نص بوضوح على أن المدارس والمعاهد الدينية وغيرها من المؤسسات الدينية لن تعتبر مجموعة استيطان مؤهلة للحصول على مساعدات حكومية. وفي الوقت الذي أجاز فيه القرار تحويل المساعدات للنشاطات الاجتماعية التي تتم في إطار الأنوية الاستيطانية - الدينية، عبر جمعيات تدير مؤسسات دينية، فقد أكدت الحكومة في قرارها أيضا على عدم جواز استخدام أموال الدعم المخصصة للنشاطات الاجتماعية كمصدر تمويل إضافي للمدارس والمؤسسات الدينية، وشددت قرار الحكومة على أنه يجب في جميع الأحوال منع وضع تنشأ فيه ازدواجية مساعدات. غير أن رئيس لجنة المالية في الكنيست، عضو الكنيست نيسان سلوميانسكي من حزب «البيت اليهودي»، تعهد لناخبيه، عقب نقاشات جرت في لجنته حول تقليص ميزانية المدارس الدينية، بإيجاد الطرق لتعويض مدارس الصهيونية - الدينية عن التقليص المزمع. ونقل عن سلوميانسكي قوله: لن تعاني المدارس الدينية (يشيفوت ههسدير) في السنة المقبلة من تقليص، فقد «حولنا إليها أموالا أخرى..». بعبارة أخرى فقد تعهد رئيس لجنة المالية بأن التعويض عن التقليص سيأتي من خارج إطار قانون الميزانية، عن طريق تحويل مساعدات مالية خارج الميزانية الأساسية.

وتبين التقارير المالية للجمعيات المدعومة من «وحدة الاستيطان»، أن عددا من الجمعيات التي تدير مدارس ومؤسسات تعليم دينية، تحظى بالمساعدات تحت تصنيف «أنوية استيطانية». ومن الجدير بالذكر هنا أيضا أن هذه المساعدات تضاف إلى مساعدات مالية كبيرة تتلقاها الجمعيات مباشرة من وزارة التربية والتعليم، في نطاق دعم الحكومة لمؤسسات التعليم التوراتية.

## وفيا يلي بعض الأمثلة:

- تلقت المدرسة الدينية («يشيفات هسدير») في يروحام ثلاث مساعدات مالية مختلفة من «وحدة الاستيطان» بلغ مجموعها أكثر من ٩٠٣ آلاف شيكل.
- حصلت المدرسة الدينية «أهفات يسرائيل» في نيفوت على مساعدة مالية بلغت ٨٠٠ ألف شيكل.
- حصلت مدرسة («يشيفات هسدير») في حولون على مساعدة بقيمة ٢١٠ آلاف شيكل.
- حصل المعهد الديني العالي في تل أبيب على مساعدة مالية بلغت ١٩٧ ألف شيكل.
- حصلت المدرسة الدينية («يشيفات هسدير») في رامات غان على مساعدة مالية بقيمة ١٩٥ ألف شيكل.
- تلقت المدرسة الدينية «شيرات موشيه» في يافا مساعدات مالية بلغ مجموعها ٧٩١٧ ألف شيكل.
- حصلت المدرسة الدينية «ماغين دافيد ديمونا» على مساعدة مالية بلغت ٢٠٠ ألف شيكل.
- حصلت المدرسة الدينية «حين بمدبار» في عراد (في النقب) على مساعدة بقيمة ١٤٢ ألف شيكل.
- حصلت المدرسة الدينية «أوروت أشكلون» في عسقلان على مساعدة بقيمة ١٢٠ ألف شيكل.
- حصل المعهد الديني العالي «أوروت نتانيا»، التي تديرها جمعية «أور يحيئيل لتعميق وحدة الشعب» في مدينة نتانيا، على مساعدة مالية بقيمة ١٧٥ ألف شيكل.
- حصلت المدرسة الدينية («يشيفات هسدير») في رامات هشارون، على مساعدة مالية (من «وحدة الاستيطان») بقيمة ٢٤٦ ألف شيكل.

## تلخيص

عرض هذا التقرير تحليلاً مفصلاً لميزانية مساعدات «وحدة الاستيطان» للعام ٢٠١٤. وقد بين تحليل المعطيات سلم الأولويات الحقيقي الذي يوجه عمل «وحدة الاستيطان». وكشف كيف ولحساب من تذهب أموال دافع الضرائب الإسرائيلي، في ظل غياب أي رقابة أو شفافية.

ويثبت التحليل الإجمالي للمعطيات أن جل اهتمام «وحدة الاستيطان» ينصب على مساعدة القطاع الاستيطاني، وسط إهمال التزامها الاجتماعي، وذلك خلافاً لمهمتها الرسمية المتمثلة في «تدعيم وتطوير مناطق الهامش في دولة إسرائيل».

ويُظهر التحليل بوضوح أن هناك عدم تناسب جلياً بين حجم المساعدات المالية التي تقدمها «الوحدة» للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وبين حجم مساعدات «الوحدة» لبلدات مناطق الهامش داخل دولة إسرائيل، إذ يتضح أن ٧٤ بالمئة من ميزانية المساعدات المباشرة للسلطات المحلية تحول إلى المستوطنات. وعلى سبيل المثال، فإن مستوطنة «بيت إيل» وحدها حصلت على مساعدات بلغت ٥١٥ مليون شيكل، وهو مبلغ يفوق قيمة المساعدات (٤٩٥ مليون شيكل) التي حصلت عليها بلدات الجنوب والشمال (داخل «الخط الأخضر») مجتمعة. ومن المقرر أن تستثمر «وحدة الاستيطان» خلال العام ٢٠١٤ في كل مستوطن يقيم في مستوطنات المجلس الإقليمي «هار حفرون (جبل الخليل)» مبلغاً يزيد بـ ١١٩ مرة عما تستثمره في الفرد الواحد القاطن في بلدات المجلس الإقليمي «حوف أشكلون» في عسقلان، وأكثر بـ ٢٩ مرة مما تستثمره في الفرد القاطن في المجلس الإقليمي «شاعر هنيغف» في النقب.

شبهات بوجود إدارة غير سليمة: تتلقى جمعية يترأسها رئيس مديرية الأنوية التوراتية في وزارة البناء والإسكان، الحاخام أريئيل دورفمان، تمويلاً من «وحدة الاستيطان» يبلغ حوالي نصف مليون شيكل. بالإضافة إلى ذلك، فإن رئيس المستدروت الصهيونية العالمية، أبراهام

دوفدفاني، وهو الرجل المسؤول عن «وحدة الاستيطان»، يشغل في الوقت ذاته عضوية مجلس إدارة اثنتين من الجمعيات والهيئات المدعومة من قبل «وحدة الاستيطان».

شبهات بتضارب مصالح: تحت بند «أنوية استيطانية» تحصل جمعية يقف على رأسها رئيس لجنة الدستور في حزب «البيت اليهودي»، الحاخام دانييل تروفر، على مساعدات مالية (من «وحدة الاستيطان») تزيد عن نصف مليون شيكل. كذلك تتلقى جمعية يترأسها الحاخام رحاميم نسيمي، وهو ناشط مركزي في حزب «البيت اليهودي»، مساعدات تصل قيمتها إلى حوالي ٨٠٠ ألف شيكل. بالإضافة إلى ذلك، تحصل جمعيتان أقامهما نائب وزير التربية والتعليم، آفي فرتمان (عضو حزب «البيت اليهودي»)، على تمويل سخّي يقدر بمئات آلاف الشواكل، من «وحدة الاستيطان». ويتضح من ذلك أن الأموال العامة المخصصة لمساعدة «أنوية الاستيطان» تستخدم عمليا لتعزيز القاعدة السياسية لحزب «البيت اليهودي». فالغالبية الساحقة من الجمعيات والأنوية التوراتية المدعومة من «وحدة الاستيطان»، لديها ارتباط سياسي واضح بحزب «البيت اليهودي» الذي يتزعمه الوزير نفتالي بينيت، كما أن الكثير منها ينشغل في ترويج الرسائل السياسية والأيديولوجية لهذا الحزب، بل وتجند مواردها لصالح نشاطات حزبية علنية.

فضلا عن ذلك فإن «وحدة الاستيطان» تشكل قناة التفاقية لتمويل مدارس ومعاهد دينية تابعة للتيار الصهيوني - الديني، ويتضح أن ١٧ جمعية (تابعة لهذا التيار) تتلقى ميزانية من «وحدة الاستيطان» تحت بند «أنوية استيطانية»، على الرغم من أن الجزء الأكبر من ميزانيتها يُحوّل لصالح تمويل عمل معاهد ومدارس دينية، وذلك بصورة مخالفة للقرارات الحكومية.



(٢)

## المدلولات الخفية لمنطقة «نيتساني شالوم»

### الصناعية على خط التماس مع الضفة الغربية

السيادة اليهودية الفظة حين تمتزج بجشع جامح واستغلال بشع للعمال وتلويث  
للبيئة والهواء والماء بمواد كيميائية سامة!

بقلم: عيدان لاندو (\*)

ليس من المعروف ما الذي جال في خاطر موظفي وزارتي المالية والتجارة والصناعة الإسرائيليتين في أوائل ثمانينيات القرن الماضي عندما قرروا تدشين منطقة صناعية على خط التماس (في شمالي الضفة الغربية) تحت اسم «نيتساني شالوم» (أي «براعم السلام»). لعلهم استوحوا هذه التسمية من قصيدة عنوانها «نيتساني شالوم»، كتبها شاعر يهودي في العام ١٩١٨، بوحي من التأثير الشديد لـ «وعد بلفور» (١٩١٧). وعموما فقد أبدى العالم اهتماما بهذه المنطقة الصناعية، طوال ثلاثين عاما مضت على قيامها، أكبر بكثير من الجمهور الإسرائيلي الذي بالكاد سمع عن وجودها. وما رآه وسمعه العالم كان صادما جدا، ذلك لأنه تضافرت في منطقة «نيتساني شالوم» عدة شروط مستطيرة لدولة إسرائيل، أنتجت توليفة سامة وبغيضة بشكل خاص: سيادة يهودية فظة ممزوجة بجشع جامح واستغلال بشع للعمال وتلويث للبيئة والهواء والماء بعدديد من المواد الكيميائية السامة، وكل ذلك وسط انتهاك لكل القوانين. إن ما نتج، وما زال ينتج طوال الوقت، عن منطقة «نيتساني شالوم»،

---

(\*) عيدان لاندو - أستاذ جامعي إسرائيلي. المصدر: مدونته الخاصة على الشبكة باسم «كي لا تموت غيباً».

هو الفطر السام للاحتلال والاستغلال. وهذا الوجه للاحتلال، وجه البيروقراطية والصناعة والتميز العنصري المأسوس، لا يظهر جيدا في الصور مثلما يظهر قيام جنود من «حرس الحدود» بإطلاق الرصاص الحي على فتية فلسطينيين، وذلك على الرغم من أن هذه الممارسات أودت بحياة أربعة على الأقل من عمال مصانع «نيتساني شالوم»، وأضرت بصحة الآلاف. مع ذلك فإن هذه الصور البشعة تمر بشكل دائم من دون أن تلتقطها رادارات وعدسات وسائل الإعلام الإسرائيلية (باستثناء حالات شاذة أو قليلة جدا).

### حقائق أولية

أقيمت منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية في العام ١٩٨٥ على أراض فلسطينية تقع إلى الشرق من الخط الأخضر، ولم يجر الحديث منذ البداية عن مشروع فلسطيني (وإن كانت ملكية الأرض تعود لفلسطينيين؟! ) وإنما عن مشروع تقتضي شروطه الأولية أن يكون أصحاب المصانع إسرائيليين، وأن يكون عمالها عربا فلسطينيين (من الضفة الغربية بشكل أساس، ومن مواطني إسرائيل أيضا). أما السؤال: لماذا لم تسمح إسرائيل بإقامة مصانع بملكية فلسطينية؟! فجوابه: حين قلنا «سلاما اقتصاديا» لم نقصد «مساواة اقتصادية»!

وبالتدرج انضمت إلى المصنع الأول في المنطقة مصانع أخرى، خاصة بعد اتفاقيات أوسلو (١٩٩٣)، وأخذت المنطقة تتوسع وتمتد - من دون خريطة هيكلية وبشكل فوضوي تماما - إلى أن بلغ عدد المصانع القائمة فيها حاليا حوالي ١٣ مصنعا تقوم على مساحة تزيد عن ٥٠ دونما، ويبلغ عدد العمال الفلسطينيين في هذه المصانع ٥٠٠ عامل، غالبيتهم من مدينة طولكرم. وتعالج المصانع الكبيرة في المنطقة (في نطاق عملها وإنتاجها) مواد كيميائية ذات خطورة بيئية عالية بشكل خاص، مثل مصنع «كيشت بريما» (ينتج أسمدة زراعية وتملكه عائلة غاشوري) و«سولثور لصناعات الغاز»، و«طال-إل» لجمع وإعادة تصنيع النفايات، و«إنترسوبل» لإنتاج الأسمدة والمبيدات الزراعية.

وتقع منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية من الجهة الشرقية على تخوم أحياء مدينة طولكرم، ومن الجهة الغربية على مقربة من جدار الفصل، كما أنها محاطة من الشرق بسور داخلي يفصل بينها وبين طولكرم، وتوجد فيه بوابة حديدية صغيرة، تفتح في الساعة السابعة صباحا لدخول العمال، ثم يعاد إغلاقها، وتفتح ثانية لخروج العمال مرة عند الساعة الرابعة عصرا ومرة أخرى عند الساعة السادسة مساء. بين هذه الجدران، التي تجعل المنطقة أشبه بغيتو عمال، تحدث خلال النهار أمور لم يكن لها لتحدث في فضاء مفتوح وعلني. تقفل مصانع المنطقة أبوابها في نهايات الأسبوع فقط، وفي حالة خاصة واحدة، حين تهب رياح شرقية (!؟) وسيوضح لنا سبب ذلك لاحقا.

### الفكرة والملمه:

## رأسمالية كولونياية

كما هو معروف فإن صاحب فكرة المناطق الصناعية المنتشرة على امتداد خط التماس، هو شمعون بيريس. في خطبه المجنحة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، لم يسمها بيريس «مناطق صناعية»، وإنما أطلق عليها «حدائق صناعية»، وسوّق لكل زعماء العالم خدعة أن إسرائيل تخرج عن طورها (ومن جدار فصلها) من أجل توفير فرص عمل وبحبوحة معيشة للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، ولا تقوم فقط باعتقال الأطفال تحت جنح الظلام أو إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين. وفي الواقع فقد قامت رؤية بيريس للسلام على تحويل الاحتلال من دمل نازف إلى «ستارت - أب» اقتصادي، هذا في حين أن المنطق الذي وقف وراء مشاريع المناطق الصناعية بين قلقيلية وطولكرم، كان منطلقا كولونيايا بامتياز، صاغه موظفان كبيران في وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الخارجية في العام ١٩٩٥ على النحو الآتي:

«الفرضية الأولية في إقامة المناطق الصناعية هي أننا ذاهبون لمساعدة الفلسطينيين، ومما لا شك

فيه أن المجتمع الدولي سيتجند طواعية لدعم هذا الموضوع. البنية التحتية ستكون إسرائيلية، كذلك سيكون التخطيط إسرائيليًا، أما الإقامة الفعلية لهذه المناطق فيمكن أن تتم بواسطة آلاف العمال العاطلين عن العمل من المناطق (المحتلة).. في إسرائيل سيجد أصحاب هذه الشركات جدوى هائلة من اختراعات العقل اليهودي، إذ سيكون في مقدورهم استغلال الفرصة في الحصول على عمل رخيص للعمال من المناطق».

لقد لوح الموظفان بفخر واعتزاز بالأفضلية المحلية («اختراعات» العقل اليهودي) المتمثلة بـ «العمالة الرخيصة»، أي الأيدي العاملة العربية. ولعل من المهم التأكيد على هذا الموضوع لأنه يسود لدى معسكر السلام الإسرائيلي، الساذج، اعتقاد لا أساس له، مفاده أن فكرة السلام الاقتصادي التي تضمنتها اتفاقيات أوسلو، تقوم على رؤية متساوية للطرفين. إنه وهم سخيف، فاليهود لم يتخلوا أبداً عن الفرضية الأساس الصهيونية بأن العرب تحركوا دائماً على المحور بين كونهم «مشكلة» و «مورداً» وأنهم ليسوا بشرا لهم حقوق متساوية وكيان مستقل.

في تحليل ثاقب لتكتل المصالح خلف إقامة منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية، رسم الأكاديمي غادي الغازي، الخطوط العريضة للظاهرة على النحو الآتي:

«تُدعى هذه الظاهرة رأسمالية كولونiale: بناها التحتية - جدران، حواجز، جيش - توفرها الدولة، المنطقة التي تقوم عليها جيب يخضع لسيطرة قوة الاحتلال، ولكن خارج القانون، العمال الأصليون يجتازون عملية مختصرة من الاندماج في رأسمالية خنزيرية: فهم يفقدون وسائل إنتاجهم (الأراضي)، وينفصلون عن مصادر الرزق السابقة (الجدار وحواجز التفتيش)، وحين يستجدون طلباً للعمل، يتحولون إلى قوة عمل جيدة، إلى بروليتاريا يعملون لدى الأسياد المستثمرين.. إن الحواجز لا تشكل فقط انتهاكا لحقوق الإنسان، وإنما هي أيضاً أداة إخضاع وانضباط، وهي توفر قوة بشرية.. إنها جزء من البنية التحتية الاقتصادية للرأسمالية الكولونiale».

هذا النموذج لم يظهر بين ليلة وضحاها، بل هو ثمرة جهود إسرائيليين كثير، عرفوا ووجهوا لمقاصد شريفة تقصيرات إسرائيليين آخرين ولا مبالاة الأكثرية الصامتة.

### تاريخ من الاستخفاف بالقوانين

لم تجلب منطقة «نيتساني شالوم» معها منذ قيامها أي بشائر سلام، وإنما جلبت فقط مظاهر سلب ونهب وظلم واضطهاد. في العام ١٩٨٥ نقلت صناعات غاشوري مصنع «كيشت بريما» الذي يملكه الأخوان بن تسيون ورعان غاشوري، من «بيت ليد» إلى منطقة قريبة من طولكرم، وذلك بعدما واجه المصنع تهديدات قضائية لما يتسبب به من تلويث للبيئة. وتبين محاضر نقاشات أجرتها لجنة برلمانية فرعية للشؤون البيئية في العام ٢٠٠٠، كيف تهرب أصحاب المصنع وممثل وزارة جودة البيئة مرارا وتكرارا من الإجابة عن سؤال رئيس اللجنة، عضو الكنيست أحمد الطيبي، حول الظروف التي نقل فيها المصنع إلى منطقة «نيتساني شالوم». وقد أجريت تلك النقاشات على خلفية شكاوى سكان مدينة طولكرم، الذين تقع بيوت قسم منهم على مسافة أمتار معدودة من المصنع، حول تسرب مواد سامة تلوث مياه المنطقة.

بعد انتقال مصنع غاشوري، أخذت السلطات الإسرائيلية تشجع نقل وإقامة المزيد من المصانع في المنطقة، والتي استغل المستثمرون الإسرائيليون فيها حقيقة أنه يمكن في هذه المنطقة إقامة مصانع كيميائية تلوث البيئة بحرية ومن دون قيود أو تحمّل مسؤولية النتائج، وضمن تدفق الأيدي العاملة الفلسطينية بصورة متواصلة ومريحة من المدينة المجاورة، وبأجور زهيدة تضاهي أجور العبيد من دون الاكتراث بسلامتهم وشروط عملهم، ذلك لأن القانون الذي يسري على المنطقة هو «القانون الأردني»، فضلا عن أنها تقع في المنطقة ج، مما يعني أصحاب المصانع من دفع ضريبة الأرنونا.

ولم يكثر أصحاب المصانع والسلطات الإسرائيلية المشجعة لهم بالنواحي القانونية و«صغائر الأمور»، من قبيل كون نصف مساحة الأراضي التي تقوم عليها مصانع المنطقة هي

أراض فلسطينية خاصة، والنصف الآخر «أراضي دولة» يحظر القانون الدولي استخدامها ما عدا لأغراض عسكرية مؤقتة (من جانب إسرائيل في هذه الحالة). ووفقاً لما ورد في وثيقة للإدارة المدنية الإسرائيلية اقتبس منها مراقب الدولة في تقريره للعام ٢٠١١، فقد «استولى أصحاب مصانع في المنطقة الصناعية على حوالي ٢٥ دونم أراضي دولة». غير أن وظيفة الإدارة المدنية في هذه القصة مركبة أكثر، فهي ليست فقط السلطة الموبخة، وإنما أيضاً السلطة التي تجيز وتصدر التراخيص. وقد كشفت إحدى القضايا (المتعلقة بنهب واستغلال الأراضي في المنطقة الصناعية ذاتها) التي بحثت في المحكمة الإسرائيلية العام ٢٠٠٩، غيضاً من فيض الفساد المتفشي في هذه الذراع السلطوية الإسرائيلية في الضفة الغربية. وتظهر صورة الوقائع حالة التسيب التام التي سادت في كل ما يتعلق بإقامة المصانع في منطقة «نيتساني شالوم»، والتي تذكر بإقامة وتنامي المواقع الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية. فكل الأطراف في هذا الموضوع متورطة في مخالفة القانون (سواء المتعدين أو الدولة) ومع ذلك توفر الدولة الحماية للمتعدين على القانون (أصحاب المصانع)، فهي تخصص لهم قوات حراسة وتشق الطرق وتمتنع عن تطبيق القانون، ثم تخترع في نهاية المطاف طريقة لإضفاء الشرعية على أعمالهم.

ويتضح من تقرير مراقب الدولة (٢٠١١) حول المنطقة الصناعية «نيتساني شالوم/ مسيلة»، أن الإدارة المدنية وثقت بأدق التفاصيل كل انتهاكات القانون التي ارتكبتها أصحاب المصانع، لكنها لم تتخذ أي إجراء وقائي أو عقابي ضدهم، وهذه ظاهرة إسرائيلية معروفة، فأصحاب الوظائف التنفيذية يعملون في مثل هذه الحالات كمحللين وليس كممثلين للجمهور والقانون.

وعلى سبيل المثال، جاء في فقرة تضمنها التقرير المذكور:

«في تشرين الثاني ٢٠٠٧ نوقشت في الإدارة المدنية المشاكل القائمة في منطقة نيتساني شالوم ومنها: تعمل المنطقة الصناعية من دون وجود جهة إدارية، أقيمت مبان ليس بموجب الخطة

المقرة، شيدت مبان على أراض فلسطينية خاصة، نقص في بنى تحتية أساسية، مثل شبكات الصرف الصحي والمياه والشوارع، تأجير (أراض ومنشآت) من دون اتفاق مسبق مع الإدارة المدنية، تشغيل فلسطينيين من دون الحصول على تصاريح تشغيل، تسبب بأضرار بيئية». ويشير ذلك إلى أن السلطة تتحدث هنا بصوتين: الصوت الشرعي - القانوني، مجرد «رغوة تطفو على سطح الماء»، والصوت السياسي الذي يمثل تيارات العمق الثابتة. والشرعية ليست سوى غطاء شفاف للقوة السياسية الخام. صحيح أن ممثلي الإدارة المدنية يندرون ويحذرون أصحاب المصانع، وأحيانا يصدرون أوامر وقف عمل وهدم، لكنهم لا ينفذون تهديداتهم، وسرعان ما تعود الفوضى لتعم كما كانت. فهؤلاء الموظفون، من أصغرهم وحتى أكبرهم، يعلمون جيدا بأنه لا يجوز تنفيذ أوامر هدم من دون هزة رأس (موافقة) من وزير الدفاع.

يتطلب الاستيطان الإسرائيلي كما هو معروف تدابير حماية وتحصينات، وتتطلب هذه بدورها أراضي، والأراضي متوفرة لدى الفلسطينيين، وهكذا يستمر مسلسل المصادرات. كذلك الحال بالنسبة لمنطقة «نيتساني شالوم/ مسيلة» الصناعية، التي أقيمت شرق جدار الفصل. ففي العام ٢٠٠٤ شرع ببناء جدار حماية إضافي للمنطقة إلى الشرق من جدار الفصل، ليفصل بينها وبين مدينة طولكرم. وفي نهاية العام ٢٠٠٥ «اكتشفت» الإدارة المدنية أن الجدار الإضافي يخرج عن المسار الذي حدد له، ويقضم مساحة (٢٥ دونم) من الأراضي الزراعية الواقعة بملكية فلسطينية خاصة، فأصدرت أوامر وقف عمل وأوامر هدم لمنشآت أقامها أصحاب المصانع الإسرائيليون. غير أن الإدارة المدنية، كما ذكر تقرير مراقب الدولة (للعام ٢٠١١)، لم تنفذ أوامر الهدم رغم مرور ستة أعوام على صدورها، وبالتالي بقيت الأراضي الفلسطينية الخاصة مسلوبة بصورة غير قانونية، علما أن سريان أمر الاستيلاء عليها انتهى مفعوله في نهاية العام ٢٠٠٥، ولم يجز تجديده منذ ذلك الحين. وهكذا فقد أهملت الشرعية التظاهرية في هذه الباحة الخلفية للاحتلال. وباختصار، فقد سلب مستثمرون يهود أراض عربية خاصة بغية جني أرباح سهلة،

ثم سلبوا بعد ذلك مزيدا من الأراضي الخاصة لحماية أرباحهم، وكل ذلك وسط خرق للقانون الدولي، والقانون الإسرائيلي أيضا، تحت بصر السلطة اليهودية.

### ظروف عمل أشبه بالعبودية

أدت إقامة جدار الفصل إلى انقطاع آلاف العمال الفلسطينيين عن مصادر رزقهم داخل الخط الأخضر، وتوجيه ضربة قوية للاقتصاد الفلسطيني. وقد ضمن ذلك وفرة من العمال الجائعين المستعدين للعمل بصورة منتظمة، مهما تكن ظروف وشروط تشغيلهم، وهو ما أدركه المستثمرون الإسرائيليون الذين نقلوا مصانعهم ومشاريعهم إلى منطقة «نيتساني شالوم»، ومن ناحية عملية فقد شكلت قوة العمل الرخيصة أحد الأسباب الرئيسة للانتقال. لكن تجدر الإشارة إلى أن السلطة الإسرائيلية أيضا، التي أغمضت عينها إزاء هؤلاء الصناعيين الخارجيين عن القانون، أدركت جيدا الضائقة الاقتصادية الصعبة على الجانب الآخر (الفلسطيني) لجدار الفصل. إن هذا التعاون بين وزارة التجارة والصناعة وسلطات الجيش والصناعيين، يجسد تماما حقيقة أساسية يميل الخطاب السائد حول الاحتلال إلى تناسيها أو تغييبها، وهي أن الحديث يدور في المحصلة على مشروع مريح جدا، وأن الدولة حريصة على حمايته والحفاظ عليه في إطار سياسة تعرض أمام الجمهور كـ «خطوات أمنية». وكمثال فقط، فقد كشف تقرير جديد نشر مؤخرا عن أن المنطق خلف خصخصة الحواجز والمعابر بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، كان منطق السوق: ليس لأغراض النجاعة أو التوفير لمصلحة الدولة، أو لـ «تحسين الخدمة»، وإنما لضخ الأموال العامة إلى جيوب أصحاب المصانع والشركات المزدهرة بفضل اقتصاد الأمن الإسرائيلي. ويشكل الاستثمار المتواصل في الصناعات التكنولوجية الخادمة للأمن محركا للنمو الاقتصادي، فيما يوفر فرع الحراسة عملا لآلاف الشبان المسرحين من الخدمة في الجيش الإسرائيلي. فالجيش «يستخدم» السوق بدرجة لا تقل عن «استخدام» السوق للجيش، وبعبارة أخرى فإن الحديث يدور هنا على «تدليل» متبادل.

إن اهتمام وحرص الدولة على تسهيل طريق الصناعيين في «نيتساني شالوم» بواسطة الكثير من الامتيازات - عقود إيجار وتطوير بتكلفة هزيلة، توفير أراض من دون مقابل - هو الذي أتاح ظواهر التسبب والإهمال فيما يتعلق بسلامة أرواح وحياة العمال وحقوقهم وحماية البيئة في منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية. فقد لقي ما لا يقل عن أربعة عمال فلسطينيين مصرعهم في المنطقة جراء تقصيرات في تدابير السلامة، ثلاثة منهم قتلوا في مصنع «سولثور لصناعات الغاز» في الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، و٢٠٠٨، نتيجة حرائق شبت في المكان. وفي العام ٢٠٠٢ قتل (العامل) محمد أبو حمرا في مصنع Rational Systems في إثر انفجار برمبل مليء بالمواد الكيميائية كان يحمله بين يديه، ولم تحصل عائلته على أي تعويضات. وترسم حوادث العمل (بعضها خطير جدا) التي تقع بشكل دائم في مصانع المنطقة، صورة مخيفة، يتضح منها، على سبيل المثال، أن العمال الذين يتعاملون مع مواد خطيرة، غير مزودين بوسائل حماية ملائمة، وأن العامل الذي يصاب بجروح يُقال من عمله من دون الحصول على تعويض، كذلك فإن العامل الذي يشكو سوء المعاملة، سرعان ما يجد نفسه دون عمل.

هنا عرض لبعض الأمثلة التي تساعد في كشف وإيضاح جانب من أبعاد صورة الوضع والظروف المزرية للعمل في مصانع المنطقة:

- عامل تعرض لإصابة خطيرة تحول في إثرها إلى مقعد، مؤل علاجه الطبي على نفقته، ولم يحصل على أي تعويضات، واضطر للعودة للعمل في نفس المصنع، الذي يخشى الكشف عن اسمه حتى لا يقال، وذلك مقابل أجر شهري زهيد لا يزيد عن ٢٤٠٠ شيكل.
- عامل في مصنع أخشاب سقط من علو خمسة أمتار وأصيب بكسور خطيرة في جميع أطرافه شلت حركته كليا. اتصل أصحاب المصنع من المسؤولية ورفضوا تقديم أي تعويضات لهذا العامل.
- كشف تقرير لمنظمة «خط للعامل» روتينا من حوادث العمل في هذين المصنعين، والتي

تعرض خلالها العديد من العمال الفلسطينيين لإصابات خطيرة، أو خلفت لديهم أمراضا في جهاز التنفس وأمراضا جلدية. ويشير التقرير إلى أن العمال الذين قدموا شكواى أو هددوا بتقديم دعاوى قضائية، فصلوا فورا من العمل، ولذلك يفضل معظم العمال الصمت وتحمل تبعات الثمن الصحي الجسيم بسبب عدم توفر بدائل عمل أخرى. ويضيف أن أصحاب المصانع الإسرائيليين يدركون هذه الحقيقة ويستغلونها. ويورد التقرير شهادة لأحد العمال في مصنع الخشب جاء فيها: «أعمل منذ عشرة أعوام في مصنع إسرائيلي للأخشاب، ليس له اسم.. أعمل ٩ ساعات في اليوم مقابل ١٠٠ شيكل. يوجد هنا (في المصنع) ٣٠ عاملا، يعملون في ظروف صعبة لا تتوفر لهم فيها أي وسائل وقاية وخدمات أو حتى مرافق صحية، ويحظر علينا الخروج من المكان لقضاء حاجتنا، نظرا لأن البوابة الحديدية (المؤدية إلى المنطقة الصناعية) لا تفتح إلا في الساعة الرابعة عصرا. حين قررت قبل عامين تقديم شكوى، فصلت فورا من العمل، بدون الحصول على أي أتعاب. وبعد مرور أسبوعين هاتفني رب العمل وقال لي إنه سيمنحني فرصة أخيرة، بشرط أن ألتزم الصمت».

على امتداد الأعوام تجاهلت وسائل الإعلام الإسرائيلية بصورة تامة تقريبا ما يحدث في منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية، باستثناء حالة شاذة عرضت فيها محطة القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي في أيلول ٢٠٠٩، تقريرا أعده مراسلها حاييم ريفلين.

ولخص ريفلين الوضع في المنطقة بإيجاز قائلا إن «العمال في المنطقة الصناعية يشغلون في ظروف عبودية». ولأنه يحظر على «العبيد» كما هو معروف، الاحتجاج على عبوديتهم، فقد أقيمت، بعد يومين من بث التقرير، أحد العمال الذين أجريت مقابلات معهم.

وفي مقابلة بثت في سياق التقرير ذاته ادعى شلومي بيرتس، الذي يوصف بأنه المستشار الإعلامي للمنطقة الصناعية «نيتساني شالوم»، بأن معظم العمال في المنطقة يتقاضون ما بين ٨٠٠٠ شيكل و١٠٠٠٠ شيكل في الشهر، وهو في الحقيقة رقم خيالي يزيد على الأقل بخمسة أضعاف عن الأجر

المتوسط للعمال في المنطقة، علماً أن معظم هؤلاء العمال أكدوا أنهم يتقاضون مبلغاً يتراوح بين ٩ شواكل و ١٣ شيكلاً للساعة، أي أقل من نصف أجر الحد الأدنى للساعة في إسرائيل.

### «انتفاضة» العمال..

في تشرين الثاني ٢٠٠٧ أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا، وهي الهيئة التي عملت أكثر من أي جهاز آخر من أجهزة السلطة في إسرائيل من أجل تطبيع حالة الاحتلال، قراراً شاذاً للغاية، قضت بموجبه - بعد قبولها لالتماس قدمته منظمة «خط للعامل» - بوجوب سريان مفعول قوانين العمل الإسرائيلية على العمال الفلسطينيين في المستوطنات اليهودية أيضاً، فلغاية ذلك الوقت كان القانون الساري على العمال الفلسطينيين في المستوطنات هو قانون العمل الأردني، أي أن العمال اليهود فيها خضعوا لقوانين العمل الإسرائيلية، فيما كان العمال الفلسطينيون في ذات المصنع أو المكان يخضعون للقانون الأردني (أبارتهايد في نفس المصنع). أما مسألة كيف يمكن بالضبط لعامل في مصنع إسرائيلي أن يشكو للقضاء صاحب العمل بموجب القانون الأردني، فهذه مسألة لم يعبأ بها أحد، لا أرباب العمل ولا القضاة على امتداد سنوات طوال. لكن المحكمة الإسرائيلية العليا استيقظت، والسبب أنه اتضح لها أخيراً أنه يوجد (في مصانع المستوطنات) عمال يهود أيضاً، يخضعون لقانون العمل الإسرائيلي، ورأت المحكمة أن الأمر ينطوي على تمييز مرفوض، كما أكد قاضي المحكمة سليم جبران: «يتضح أن كل ما يميز العمال الفلسطينيين عن الإسرائيليين هو حقيقة أن الفلسطينيين هم فلسطينيون من سكان مناطق السلطة الفلسطينية. إن هذا التمييز في الهوية القومية لغرض تطبيق القانون على عقود التشغيل ينطوي من وجهة نظري على تمييز محظور».

عموماً شكل قرار المحكمة العليا (فيما عرف بقضية «غفعات زئيف») سابقة قضائية فتحت الباب أمام عمال فلسطينيين في مصانع «نيتساني شالوم» للشروع في المطالبة بحقوق أساسية من أرباب العمل. ففي أعقاب ذلك قرر ٩٠ عاملاً في مصنع «يميت» الشروع في إضراب عن

العمل مطالبين بالحصول على أجر الحد الأدنى، واجتياز فحوصات طبية والحصول على يومي إجازة في الأسبوع (الجمعة والسبت). بعد حوالي شهر أعلن عمال مصنع «سولثور» الإضراب لتحقيق مطالب مشابهة. وقد تمكنت لجنة العمال في مصنع «يميت» من تحقيق إنجاز معين، إذ نجح العمال في انتزاع علاوة من عشرة شواكل للساعة إلى ١٧ شيكل للساعة. غير أن الطريق إلى المساواة طويلة وشائكة، سواء مع أو بدون المحكمة العليا. وقبل عدة أشهر رفضت محكمة العمل اللوائية دعوى تعويضات فصل من العمل تقدم بها عدد من عمال مصنع «يميت»، وعللت المحكمة رفضها بحجة أن القانون الإسرائيلي لا يسرى على منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية. ويتضح أن المحاكم الإسرائيلية ما زالت تجد صعوبة في «هضم» قرار المحكمة العليا المذكور (المتعلق بعمال المصنع في مستوطنة «غفعات زئيف»)، وبالتالي فإن المعركة على حقوق العمال الفلسطينيين يجب أن تدار في كل واحدة من المناطق الصناعية على حدة.

بعد مرور عامين ونصف العام على قرار المحكمة العليا (٢٠٠٧) الذي كان من المفروض أن تسري بموجبه قوانين العمل الإسرائيلية على مصانع «نيتساني شالوم»، كشف تقرير أصدرته منظمة «خط للعامل» في تموز ٢٠١٠، عن صورة بشعة لاستغلال العمال وإهمال نواحي الصحة والسلامة في عملهم في مصنع «سولثور لصناعات الغاز». وكان عمال المصنع قد أعلنوا الإضراب في نفس العام، احتجاجاً على ظروف عملهم المزرية التي لا يتمتعون فيها بأي حقوق اجتماعية، وذلك بعدما لم يسفر إضرابهم السابق عن تحقيق مطالبهم، باستثناء زيادة أجر ساعة العمل من سبعة شواكل إلى عشرة شواكل فقط، علماً أن يوم العمل في المصنع يمتد إلى ١٥ ساعة (يبدأ في الساعة ٦ صباحاً). ويشار إلى أن معظم الإضرابات التي خاضها عمال مصانع المنطقة، طوال الأعوام الماضية، انتهت بفصل ممثلي وأعضاء لجان العمال، وعدم الاستجابة سوى لجزء بسيط من مطالبهم.

وتقول منظمة «خط للعامل» إن تحسناً ما قد طرأ في العامين الأخيرين على ظروف تشغيل

وحقوق العمال في منطقة «نيتساني شالوم»، وذلك تحت تهديد الدعاوى القضائية، مع أن الوضع ما زال أبعد بكثير عن أن يكون مرضيا.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الأوضاع والظروف السيئة التي يعانيها العمال الفلسطينيون لا تقتصر على منطقة «نيتساني شالوم» وحدها، فهناك حوالي عشر مناطق صناعية أخرى قائمة على «خط التماس» بين الضفة الغربية وإسرائيل، يسود فيها جميعا نفس النمط فيما يتعلق بحقوق العمال وشروط تشغيلهم.

**من المسؤول؟!**

**ومن المستفيد؟!**

لعل القارئ الإسرائيلي سيقول متسائلاً: وما هي علاقتي بتلك المصانع التي تدوس عمالها بقدم فظة؟!!

بغية إيضاح هذه المسألة، سنستعرض بعض الأمثلة، التي تبين أن الجميع شركاء في ما يجري في تلك المصانع. فمصنع «سولثور» ينتج صهاريج للوقود والغاز، وبين زبائنه الرئيسيين: حكومة إسرائيل، شركة المياه القطرية «مكوروت»، شركات الغاز سوبرغاز وأميسراغاز وبازغاز، شركات الوقود باز وسونول وديلك وألون دور، مصنع «طال-إل» لجمع وتدوير (إعادة تصنيع) النفايات الذي يبيع خدماته لوزارة الدفاع، مصلحة السجون، بريد إسرائيل، وبلديات القدس، حولون، رامات غان، بات يام، أسدود، كفار سابا ونتانيا. هذا يعني أن الجميع شركاء بشكل أو بآخر.

ولعل من الضروري في هذا السياق إعادة التأكيد على مسألة أنه لا يوجد في إسرائيل أي فصل حقيقي بين «اقتصاد الخط الأخضر» وبين «اقتصاد الاحتلال»، سوى في مخيلة بعض السذج الذين ما زالوا قابعين في فترة السبعينيات. ومما لا شك فيه أن كل مواطن في إسرائيل يجني فائدة - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر - من الثمار الاقتصادية للاحتلال. أما الذريعة

الإسرائيلية المموجة والبعيضة القائلة بأن عمال المصانع القادمين من طولكرم مدينون بالشكر لأصحاب المصانع الإسرائيليين الذين يوفرون لهم عملاً وأجراً لا يمكن لهم الحصول عليهما في طولكرم، فما هي في جوهرها إلا مقولة كولونبالية حتى النخاع. إن العمال الفلسطينيين في «نيتساني شالوم» غير مدينين بالشكر لأي صناعي إسرائيلي، بل العكس هو الصحيح. فالجزء الأكبر من أرباح المصانع الإسرائيلية في هذه المنطقة يتحقق بفضل الإدخار الهائل في نفقات أرباب العمل (أصحاب المصانع)، فهم يقيمون مصانعهم على أراضٍ حصلوا عليها بأسعار هزيلة أو بالمجان تقريباً، ويدفعون للعمال أجوراً زهيدة جداً، ولا يقدمون لهم تعويضات أو رسوم علاج طبي، كما أنهم لا يستثمرون أي موارد في توفير وسائل الوقاية والسلامة وتنقية النفايات الصناعية السامة، فضلاً عما يحصلون عليه من إعفاءات ضريبية. لقد اضطر العمال الفلسطينيون للذهاب للعمل في منطقة «نيتساني شالوم» بعدما خنقت إسرائيل الاقتصاد الفلسطيني. فجدار الفصل لم يفصلهم فقط عن أماكن العمل داخل إسرائيل، وإنما أيضاً تم اغتصاب أراضٍ زراعية منهم، فيما أدى نظام التصاريح إلى تخطيطهم وسحقهم نهائياً.

في التصريحات العلنية القليلة التي يدي بها أصحاب المصانع في المنطقة، يحرص هؤلاء على ترديد بعض الكليشيهات والعبارات الناعمة من قبيل «التعايش» و«نسيج العلاقات» وما شابه، وبصورون علاقاتهم مع العمال كـ «نموذج يحتذى»، زاعمين أن هناك نفراً من الناس «من الخارج»، يسعى طيلة الوقت إلى تخريب هذه العلاقات وتشويش العمل. وعلى سبيل المثال فقد أطلق بن تسيون غاشوري، مؤسس وصاحب مصنع «كيشت بريما»، العنان للسان خلال النقاش الذي أجرته اللجنة البرلمانية الفرعية لشؤون جودة البيئة في العام ٢٠٠٠، إذ جاء «لقد أقيمت علاقات دافئة معهم ومع عوائلهم، وإذا كان ثمة نموذج في أي مكان للسلام والمحبة فهو قائم لدينا. تعالوا إلينا وسوف ترون كيف يحبنا العرب. نحن نساعدكم في الزواج، ونشيد لهم بيوتاً ومساكن، ونعمل كل ما وسعنا كي نواصل العيش والعمل معهم، وذلك منذ العام ١٩٦٧».

غير أن هذا «السخاء» يتوقف كما يبدو، حين يقتضي الأمر دفع أجر الحد الأدنى للعمال الفلسطينيين.

عندما سئل أحد هؤلاء العمال (في مصانع منطقة «نيتساني شالوم») حول ما إذا كان إغلاق هذه المصانع سيؤدي إلى فقدانهم لمصدر رزقهم؟، قال في إجابة جوهريّة ومقتضبة: «لولا الاحتلال لما اضطررنا للعمل في هذه المصانع».

إن الاحتلال «المتنور»، الذي تكرّم بإقامة هذه المنطقة الصناعية على تخوم أحياء وبيوت الفلسطينيين في طولكرم، ليأتوا إلى العمل في مصانعها (ولكن ليس بطبيعة الحال قبل اجتياز إجراءات عبور الحواجز والجدار والتفتيش وسماع صوت البوابة تقفل من ورائهم)، هو نفس الاحتلال البغيض الذي سلب مصدر رزقهم الأصلي. ومن ناحية عملية، فإن تلك الدوافع الرأسمالية التي وجهت سياسة إسرائيل طوال عقود في الأراضي الفلسطينية المحتلة - تجريد عمليات التطوير والنمو وإبقاء الاقتصاد الفلسطيني في تخلف وتبعية مطلقة للاقتصاد الإسرائيلي - هي أيضا ذات الدوافع التي وجهت إسرائيل حين أرسلت إلى مناطق التماس عصابات الصناعيين الذين يبحثون عن الربح السريع والسهل. وبذلك فقد ظل الهدف الأعلى قائما على حاله، فيما تغيرت الوسائل فقط.

### وسائل الإعلام الإسرائيلية - صمت مريب!

تجاهلت وسائل الإعلام الإسرائيلية على مر الأعوام بصورة تامة تقريبا، كل ما يجري في منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية. وقد وجدت أثناء عملية بحث قمت بها، كمية لا بأس بها من المواد والتقارير مصدرها وسائل إعلام أجنبية ومنظمات تعنى بحقوق الإنسان والعمال، لكنني لم أعثر على شيء تقريبا مصدره الأصلي ووسائل الإعلام الإسرائيلية، ما عدا ثلاثة تقارير فقط، أحدها نشر في موقع «واللا» الإخباري العبري الإلكتروني في العام ٢٠٠٧، وتقرير ثان نشرته

مجلة «غلوبس» الاقتصادية في العام ٢٠٠٩، والثالث تقرير تلفزيوني بثته محطة القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي (في العام ٢٠٠٩).

إن هذا الصمت المطبق لوسائل الإعلام الإسرائيلية في كل ما يتعلق باستغلال العمال وتلويث البيئة- وما يترتب عليه من جهل للموضوع لدى الجمهور الإسرائيلي العريض- لا يتم كسره سوى في مجال واحد، أو حالة واحدة فقط: عند وقوع «هجمات إرهابية». ففي هذه الحالة يمكن الاعتماد على سائر وسائل الإعلام العبرية في منح القارئ أو المشاهد كامل زوايا التغطية الممكنة للدماء النازفة، كما حصل مثلاً في حادث اختطاف وقتل سائق نقل إسرائيلي في آب العام ٢٠٠٢، عمل في مصنع «يميت» (في منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية)، وقد عثر على جثته خارج مصنع مهجور في المنطقة الصناعية. وفي نيسان ٢٠٠٨ أطلق مسلح فلسطيني النار على حارس ومدير عمل في المنطقة الصناعية ذاتها، مما أدى إلى مقتلها.

ولعل في هذه الهجمات ما يشير إلى المشاعر الحقيقية التي تساور الفلسطينيين تجاه منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية، وما يواجهه العمال من معاناة وإهانة وإذلال بصورة يومية في طريقهم وأثناء عملهم في المنطقة.

في أعقاب الهجوم الذي وقع في المنطقة في العام ٢٠٠٨، وأسفر عن مقتل إسرائيلي، صرح رعنان غاشوري، مدير مصنع «كيشت بريما»، قائلاً: «ينبغي تعزيز وتوسيع النموذج الذي أوجدناه في هذه المنطقة الصناعية، وإنني أدعو صناع القرار إلى رعاية وتطوير هذا النموذج ومد يد العون والمساعدة لنا في تقويته وتطويره». وعلى ما يبدو لم يخطر في بال غاشوري أن هذا «النموذج» كان هو ذاته السبب وراء الهجمات التي وقعت في المنطقة الصناعية. فضلاً عن ذلك فقد عبر حديث غاشوري عن نظرية الأمن الإسرائيلية التقليدية التي ترى في تواجد القوة الإسرائيلية في المناطق الحدودية، وعلى امتداد الحدود، ومن ضمن ذلك التسلل خلفها برا وجوا، «نموذجاً دفاعياً» يجب تقويته وتعزيزه في مواجهة هجمات «الإرهاب» الفلسطيني، وليس سبباً مركزياً للإرهاب ذاته.

وهكذا فإننا لا نسمع ولا نقرأ شيئاً عن منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية، سوى في الحالات التي تتعرض فيها حياة الإسرائيليين (أو أرباحهم التجارية) للتهديد والخطر. وفي هذا الإطار تقدم وسائل الإعلام الإسرائيلية صورة انتقائية للغاية، لا تتيح فهم خلفية العداء المتزايد لدى أهالي مدينة طولكرم ومحيطها تجاه هذه المنطقة الصناعية. ويشكل الإهمال والتسيب البيئي في منطقة «نيتساني شالوم» جزءاً من ظاهرة واسعة أكثر، إذ اتضح أن الكثير من القوانين البيئية المطبقة في إسرائيل لا يسري مفعولها في هذه المنطقة باعتبارها تقع ضمن أراضي الضفة الغربية، ومن بين هذه القوانين قانون الهواء النقي وقانون المياه. ولكن حتى القوانين السارية على المنطقة لا تطبق في الغالب من جانب الجهات المسؤولة في الإدارة المدنية الإسرائيلية، وهذا ما أكدته تقرير مراقب الدولة للعام ٢٠١١.

وكمثال على التسيب والإهمال السائدين في هذه المجال، يلاحظ أن المصانع في منطقة «نيتساني شالوم» تزاول عملها كالمعتاد في الأحوال التي تهب فيها رياح غربية، والتي تدفع سحب الدخان وغبار المواد السامة المنبعثة من المصانع نحو الشرق، أي باتجاه طولكرم والبلدات والقرى الفلسطينية القريبة، بينما تقفل هذه المصانع أبوابها وتتوقف عن العمل في الأحوال التي تهب فيها رياح شرقية، وذلك حتى لا تتسبب بتلويث الهواء والبيئة في البلدات اليهودية الواقعة غربي جدار الفصل. ويشكل ذلك أيضاً مثالا آخر على نظام التفرقة العنصرية على الأرض وفي الجو على حد سواء.

وكما أسلفنا فإن اندلاع الحرائق يعتبر من الأمور الروتينية في المنطقة الصناعية، وهو ما يشكل دليلاً إضافياً على التسيب والإهمال السائدين في المنطقة في كل ما يتعلق بوسائل الأمان والسلامة. وقد أشارت تقارير رسمية فلسطينية (صادرة عن وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية) إلى أن أكثر من ٩٠ بالمئة من السكان القاطنين على مقربة من منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية يعانون من أمراض في جهاز التنفس والتهابات في العيون وأمراض جلدية مختلفة.

وعلى سبيل المثال، وقع في العام ٢٠٠٩ انفجار ضخيم في أحد مصانع المنطقة تسبب باندلاع حريق هائل، غطت نتيجة له سحب كثيفة من الدخان الأسود (الشحبار) سماء مدينة طولكرم طوال ثلاثة أيام.

وفي أيلول ٢٠١٣ شب حريق ضخم في مصنع للنايلون في المنطقة الصناعية ظلت في أعقابه سحب الدخان الخانق تغطي أجواء طولكرم ومحيطها طوال عشرة أيام، وفيما حظي الموضوع بتغطية واسعة في وسائل الإعلام الأجنبية، لم تتطرق وسائل الإعلام الإسرائيلية نهائياً لهذا الأمر. من جهة أخرى فإن قناة مياه المجاري الممزوجة بالمخلفات الصناعية السامة، التي تتدفق شرقاً، باتجاه طولكرم، تتسبب بتلوث على نطاق واسع وخطير للمياه الجوفية ومياه الري في المنطقة، وبتآلف المحاصيل في مساحة تزيد عن ٣٠٠ دونم من الأراضي الزراعية القريبة من المنطقة الصناعية، والتي لم تعد صالحة للزراعة جراء التلوث.

وتشير تقارير فلسطينية إلى ارتفاع ملموس في نسبة انتشار أمراض السرطان في منطقة طولكرم بشكل خاص، ولا سيما سرطان الرئة، مرجحة أن يكون سبب ذلك عائداً إلى التلوث الكيميائي الناتج عن عمل المصانع الإسرائيلية.